جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: مالية ومحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر أكاديمي الطور الثاني

في ميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

فرع علوم مالية ومجاسبة، تخصص مالية وبنوك

بعنوان:

القروض المتعثرة وآثارها على أداء البنوك التجارية

دراسة ميدانية ببنك الخارجي الجزائري BEA وكالة تقرت

الفترة المتتدة من 2017-2019

من إعداد الطالبتين:

عبيدلي نسرين

يعقوب ليندة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

أمام اللجنة المكونة من السادة

أ.د/.....	أستاذ، جامعة ورقلة	رئيسا
أ.د/خروبي يوسف	أستاذ محاضر "أ"، جامعة ورقلة	مشرفا ومناقشا
أ.د/.....	أستاذ محاضر "أ"، جامعة ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية 2019-2020

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: مالية ومحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر أكاديمي الطور الثاني

في ميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

فرع علوم مالية ومجاسبة، تخصص مالية وبنوك

بعنوان:

القروض المتعثرة وآ ثارها على أداء البنوك التجارية

دراسة ميدانية ببنك الجزائري الخارجي BEA وكالة تقرت

الفترة المتتدة من 2017-2019

من إعداد الطالبتين:

عبيدلي نسرين

يعقوب ليندة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

أمام اللجنة المكونة من السادة

أ.د/.....	أستاذ، جامعة ورقلة	رئيسا
أ.د/خروبي يوسف	أستاذ محاضر "أ"، جامعة ورقلة	مشرفا ومناقشا
أ.د/.....	أستاذ محاضر "أ"، جامعة ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية 2019-2020

الإهداء

" بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على اشرف المرسلين "

أما بعد أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

* إلى اعز الناس الي قلبي الي والدتي العزيزة ووالدي العزي اللذان كانا عونا وسندا لي، وكان لدعمهما المبارك اعظم الاثر في تسيير سفينة البحث حتى ترسوعلى هذه الصورة.

الى كل من ساندنا وخطى معنا هذه الخطوات ويسر لنا الصعاب

والى كل من كان له الفضل علىناوغمرنا بالحبب والتقدير والنصيحة والتوجه و الارشا

* إلى ورود بيتنا إخوتي وأخواتي حفظهم الله وإلى كل عائلتي الكبير

والى استاذي الراحل"نور الدين قويدري"

* إلى كل زملائي الكرام في مسيرتي الدراسية

* إلى كل من جمعتني معه لحظة خير وعلاقة محبة

* إلى من ساهم في هذا العمل المتواضع

* إلى كل من وسعه ولم تسعه ورقتي

شكروتقدير

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في اتمام هذا البحث العلمي، والذي ألهنا الصحة والعافية والعزيمة

فالحمد الله حمدا كثيرا

نتقدم جزيل الشكر والتقدير الى الاستاذ المشرف " خروبي يوسف" على كل من قدمه لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في اثراء موضوع دراستنا في جوانبها المختلفة، كما نتقدم بجزيل الشكر الطاقم الاداري لبنك الخارجي الجزائري وكالة تقرت واقدم شكر كبير الى زوجي وحبيبي "بالطاهر عبد الجبار "على مساندته الكبيرة لي

والى كل من ساهم في تعليمنا

كما نشكر كل من ساعدنا من قريب او بعيد ولو بكلمة او دعوة صالحة

ملخص

تهدف الدراسة الى قياس أثر القروض المتعثرة على أداء البنوك التجارية في الجزائر كعينة لهذه الدراسة ، ولمعرفة تقييم أدائه ثم استخدام مؤشرات العائد على حقوق الملكية ، ومؤشرات العائد على الاصول ومعدل هامش الربح ومعدل الرفع المالي، ولدراسة المتغيرات تم تطبيق نموذج الانحدار الخطي البسيط على معطيات بنك الجزائر الخارجي خلال فترة الدراسة 2017-2019.

ولمعالجة اشكالية الموضوع واختيار الفرضيات ثم الاعتماد على منهج الوصفي في الدراسة ، وخلصت الدراسة بنتائج التالية:أن القروض المتعثرة ليست السبب الوحيد في تأثيرها على الأداء البنك الخارجي الجزائري وهذا ما أوضحنه الدراسة الاحصائية خلال الفترة المدروسة , بل لابد من أسباب أخرى تتأثر بها عملية تقيم الأداء.

الكلمات المفتاحية :القروض المتعثرة – الأداء البنكي –العائد على حقوق الملكية -العائد على الاصول .

Résumè:

Un**rèsumè à travers cette recherche de l ètude vise à ètudelimpact des prèts non perdus sur le BEA externecetteètude، pour les protèger de dieu،nà pas utilisèdindicateurs de rendement des capitauxpropres، de rendementdes actifset de taux de marge. Al –ve h et Maal Al–Raqqa llet et pour ètudier les changements، le modèle de dèclinaisonBasbat a ètèappliquè aux caractèristiques de la BEA dàlgèrie au cours de la pèriode l ètude2017–2019.**

La formalitè de la condition، l assujettissement et l exclamation du malade، lamère des deux،selonuneapproche descriptive dans l ètudelecompteurnèst pas beaucoup sur les performances externes du pick–up

قائمة المحتويات

الإهداء I
شكر وتقدير II
ملخص V
قائمة المحتويات VIII
قائمة الجداول X
قائمة الأشكال البيانية XI
قائمة الاختصارات والرموز IX
قائمة الملاحق X
مقدمة ..... أ

الفصل لأول: الأدبيات النظرية حول القروض المتعثرة وأثرها على اداء البنوك التجارية

تمهيد: 2
المبحث الأول: نظريات عامة حول القروض المتعثرة في البنوك 2
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول القروض المتعثرة في البنوك التجارية 2
المطلب الثاني :الآثار ومؤشرات القروض المصرفية المتعثرة 7
المطلب الثالث: اليات معالجة قروض المصرفية المتعثرة في البنوك التجارية 10
المبحث الثاني:اساسيات حول الاداء البنوك التجاري 19
المطلب الاول:مفاهيم اساسية حول أداء البنوك التجارية 19
المطلب الثاني : تقيم الأداء البنكي 22
المطلب الثالث :نماذج تقييم الأداء المصرفي 25
المطلب الاول: عرض الدراسات السابقة 27
المطلب الثاني : الفرق بين الدراسات السابقة 30
المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة 32
خلاصة الفصل الاول: 32

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية ببنك الجزائري الخارجي BEA وكالة تقرت

تمهيد: 33
المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية 33
المطلب الأول : الطريقة المتبعة في الدراسة الميدانية 33
المطلب الثاني :الأدوات والإجراءات المتبعة في الدراسة 38
المبحث الثاني :نتائج ومناقشة الدراسة 39

المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة..... 39
المطلب الثاني :مناقشة وتحليل نتائج الدراسة للبنك محل الدراسة 41
خلاصة الفصل: 48
الخاتمة :..... 50
قائمة المراجع..... 53
الملاحق 72

قائمة الجداول

الجدولرقم1مؤشرات العائد والمخاطرة.....26
الجدولرقم2أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة.....30
الجدولرقم3العائد على حقوق الملكية: 39
الجدولرقم4العائد على الاصول:.....40
الجدولرقم5معدل هامش الربح 40
الجدولرقم6الرفع المالي: 40
الجدول رقم7Récapitulatif des modèles 41
الجدولرقم8تحليل تباين اختبار المعنوية(ANOVA) 41

قائمة الأشكال البيانية

الشكلرقم1تصنيفات القروض 3
الشكلرقم2الهكيل التنظيمي لبنك الجزائري الخاريجي BEA الجزائر 34
الشكلرقم3الهيكل التنظيمي لبنك الجزائري الخارجي BEA وكالة تقرت 37

قائمة الاختصارات والرموز

الرمز/الاختصار	**الدلالة باللغة العربية**
BEA	**بنك الخارجي الجزائري**
ROA	**العائد على الاصول**
ROE	**العائد على حقوق الملكية**
PM	**هامش الربح**
EM	**الرفع المالي**
EVA	**القيمة الاقتصادية المضافة**

قائمة الملاحق

الملحق 1: القوائم المالية (الاصول , الخصوم , جدول حساب النتائج) للفترة 2019

الملحق2: القوائم المالية (الاصول , الخصوم , جدول حساب النتائج) للفترة 2018

الملحق3:القوائم المالية (الاصول , الخصوم , جدول حساب النتائج) للفترة 2017

مقدمة

مقدمة :

تعد ظاهرة تعثر القروض المصرفية من أكبر المخاطر التي تتعرض لها البنوك بسبب تزايد مخاطر الإئتمانية ,فعادة ما تقع البنوك ضحية هذه المخاطر و تعتبر ظاهرة القروض المتعثرة من الأزمات المصرفية ذات الأثر الجوهري على اداء البنك لأنها من أهم العمليات التي تعرض البنك المانح لها إلى خسائر تتجاوز عائد الفرصة البديلة للاستثمار إلى خسارة حقيقية مادية تتمثل في هلاك الدين والفوائد خاصة .

و يشار إلا أما القروض المتعثرة من أحد اكبر القضايا التي تواجه ، اقتصاديات الدول والحكومات والتي نتجت منها الأزمة المالية العالمية شهدها العالم سنة 2008 لدى شركات الرهن العقاري في الولايات المتحدة الامريكية ، نتيجة ارتفاع الاعباء والافراط في المديونية مما ساهم في افلاس أكبر المصارف الاستثمار، نتيجة عدم وجود قواعد تنظيمية كافية لتقليل مخاطر الاقراض في ذالك الوقت والتي من شأنها زعزعة الثقة بالقطاع المصرفي ، حيث تؤثر نسب القرورض المتعثرة العالية بصورة مباشرة عن اداء البنك وأعماله وتحد من قدرتها على الاقراض وممارسة دورها في عملية التنمية ، بما ينعكس سلبا علىالاقتصادككل .

وفي هذا البحث سيخصص الدراسة على أثر القروض المتعثرة على تقييم الاداء البنك الخارجي الجزائري وكالةتقرت ، ومحاولة تسليط الضوء على أهم مؤشرات تقيم الاداء للبنوك المجارية .

طرح الاشكالية الرئيسية :

ما مدى تأثير القروض المتعثرة على الأداء البنك الخارجي الجزائري وكاة نقرت في الفترة الممتدة من 2017 إلى 2019؟

وللإجابة على التساؤل الرئيسي ارتأينا تجزئته إلى أسئلة فرعية :

-هل أثر تعثر القروض المصرفية في البنوك التجارية الجزائرية ؟

- هل هناك أثر للقروض المتعثرة في عائد على الاصول ؟
- هل تؤثر القروض المصرفية المتعثرة على مؤشرات الأداء لبنك الجزائر الخارجي وكالة تقرت ؟

فرضيات البحث:

- يوجد أثر للقروض المتعثرة في العائد على حقوق الملكية في البنك الخارجي وكالة تقرت خلال 2017_2019
- يوجد أثر للقروض المتعثرة في عائد على الاصول في البنك الخارجي وكالة تقرت خلال 2017_2019.
- يوجد اثر للقروض المتعثرة على هامش الربح في البنك الخارجي وكالة تقرت خلال 2017_2019.

مبررات اختيار الموضوع: هنا مبررات ذاتية وموضوعية

✓ الذاتية: الرغبة الشخصية في التطرق لموضوع الدراسة.

✓ الموضوعية : الموضوع في مجال التخصص.

✓ التعرف على العلاقة بين القروض المتعثرة واداء البنك التجاري.

أهداف الدراسة:تهدف الدراسة لتحقيق جملة من لأهداف منها:

- التعرف على العلاقة بين القروض المتعثرة واداء البنوك التجارية.
- اساليب تقييم الاداء البنوك.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من تناولها على قطاع مهم، هو القطاع المصرفي الذي يلعب دورا مهم واساسا في الاقتصاد الوطني من خلال ادائه ، وتعتبر القروض اهم العوامل المؤثرة على هذا القطاع باعتباره وسيطا في هذه العملية.

حدود الدراسة:

✓ الحدود المكانية:ستتم هذه الدراسة على مستوى البنك الخارجي الجزائري – وكالة تقرت-

✓ الحدود الزمنية: فكانت خلال الفترة الممتدة بين (2017-2019) وهذا لتوفير البيانات خلال هذه الفترة.

المنهج والأدوات المستخدمة:

قصد دراسة الموضوع والإحاطة بمختلف جوانبه والإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي واستخدام أدوات احصائية والقياس الكمي المتمثلة في معادلة الانحدار الخطي البسيط وبرنامج SPSS .

مرجعية الدراسة:

تم الاعتماد على مجموعة من المراجع العربية والاجنبية المتمثلة في الكتب والمجلات والمواقع الالكترونية.

صعوبات الدراسة:- صعوبة التواصل مع البنك من اجل تقديم المعلومات بسبب الفترة الوباء

هيكل الدراسة:

بهدف دراسة الموضوع قمنابتناوله في فصلين تسبقهما المقدمة وتليهما بعد ذلك الخاتمة.تمثلت الفصول في:

الفصل الأول: تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث ، المبحث الأول يعرض نظريات عامة حول القروض المتعثرة في البنوك التجارية وبالنسبة للمبحث الثاني تطرقنا فيه الى اساسيات حول اداء البنوك التجارية ، والمبحث الثالث فيه الدراسات السابقة حول القروض المتعثرة واثرها على اداء البنوك التجارية

الفصل الثاني: تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأوللعرض الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة، أما المبحث الثاني فقد خصص لتحليل ومناقشة النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية حول القروض المتعثرة وأثرها على أداء البنوك التجارية

تمهيد:

تمثل القروض المصرفية المتعثرة مشكلة خطيرة تواجهها البنوك ، حيث تؤدي الى تجميد جزء هام من موارده نتيجة عدم قدرة العملاء المقترضين على سداد ديونهم وهذا ما يؤثر سلبا على اداء هذه البنوك.

من اجل المامنا على هذا الموضوع تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث حيث خصص المبحث الاول لموضوع القروض المتعثرة وفي حين تناولنا المبحث الثاني على الاداء البنكي ، اما المبحث الثالث فتطرقنا الى عرض الدراسات السابقة.

المبحث الأول: نظريات عامة حول القروض المتعثرة في البنوك

يستحوذ موضوع القروض المتعثرة على اهتمام كبير من قبل السلطات الرقابية الان تاثير مثل هذه القروض لا يقتصر على المصرف فحسب ، بل يمتد ليصل الجهاز المصرفي ككل حيث تعتبر القروض التي تمنحهاا المصارف لعملاءها اهم مصدر لدخلها ، في حالة تعثر هذه القروض ينجم عنها اثار سلبية تؤثر على الوضع المالي للمصرف.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول القروض المتعثرة في البنوك التجارية

توجد العديد من المسميات التي تدل على مفهوم القروض المصرفية المتعثرة اهمها:

الديون المتعثرة، الديون الحرجة،الديون مشكوك في تحصيلها،الديون الراكدة، الديون الصعبة، الديون المعلقة، الا ان اكثر شيوعا هي القروض المتعثرة، لقروض غير عاملة.

اولا: مفهوم القروض المتعثرة

على الرغم من اختلاف المسميات التي تدل على مفهوم القروض المتعثرة الا ان تعريفها متقارب في معظم المراجع، حيث عرفت كما يلي:

-القروض المتعثرة تتضمن عدم قدرة المقترض على خدمة الدين، ويتمثل ذلك في اصل المبلغ اضافة الى الفائدة المترتبة عليه في تواريخ الاستحقاق ويتحول القرض الى قرض غير عامل (غير منظم) كون ان درجة مخاطره اعلى من الحد الاقصى لدرجة المخاطر الاعتيادية للقروض القائمة، وذلك وفق المعايير المقررة والمحددة من قبل جهات الرقابة على البنوك في البلد المعني .[1]-هي القروض التي تنشا عن احتمال عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته حق البنك، ولذلك فان المخاطر الائتمانية تحصل لعدم قدرة البنك باستعادة الفائدة او اصل المبلغ او كيلهما.[2]

-القرض المتعثر هو ذلك الذي لم يتم تسديد القسط المستحق في موعيده سواء كان يمثل دفعة من الدين او المبلغ الدين كامل3.

وانطلاقا مما سبق يمكن تعريف القروض المصرفية المتعثرة كما يلي:

1-محمد داود عثمان، ادارة وتحليل الائتمان ومخاطره، ط1، دار الفكر، عمان، 2013، ص 397.

2-حمزة محمود الزبيدي، ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، ط1،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002،ص173.

3-سليمان ناصر، التسيير البنكي (ادارة البنوك)، الطبعة الاولى ، دار المعتز للنشر والتوزيع، 2018، ض 167.

- هي تلك الديون التي عجز المقرضين عن سدادها في تاريخ استحقاقها حيث نتيجة لعدم استردادها وجب البنك اخد مخصصات من ارباحه لمواجهة الخسائر الناجمة عنها...

ثانيا: تصنيفات القروض المصرفية المتعثرة

يمكن تصنيف القروض المتعثرة من عدة زوايا ولتوضيح هذا التصنيف ناخد الشكل التالي:

الشكلرقم1تصنيفات القروض

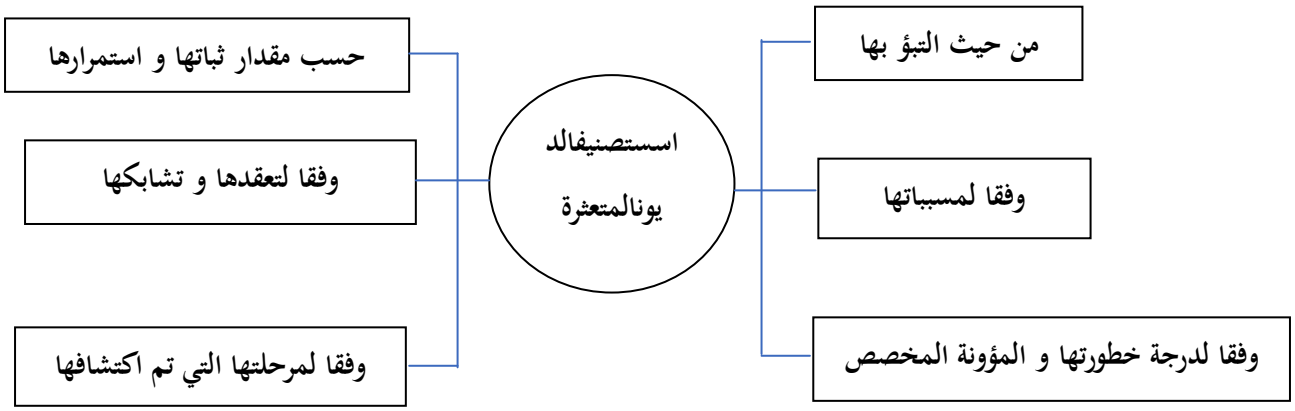

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا إلى عبد المطلب عبد الحميد ,ديون المصرفية المتعثرةالأزمة المالية المصرفية العالمية ,دار الجامعية , الاسكندرية , مصر , 2019 , ص68 .

- تصنيف القروض المتعثرة من حيث التنبؤ به:

أ- القروض المتعثرة المتنبأ بها : يمكن التنبؤ بها من خلال تتبع مسار التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة، لأن حدوث فجوة بين التدفقات يمكن ان يسبب تعثر في المؤسسة الاقتصادية.

ب- القروض المتعثرة الفجائية وغير المتنبأ بها: ويعود سببها الى ظروف الطارئة غير متوقعة كصدور تشريعات جديدة او غيرها.

- تصنيف الديون المتعثرة وفقا لمسبباته: وتصنف كما يلي

أ- قروض متعثرة التي اوجدتها عوامل ذاتية: اي التي اوجدتها العوامل الخاصة بالمشروع وكانت سببا مباشر فيه.

ب- القروض المعثرة التي اوجدتها عوامل خارجية يعود سبب تعثرها الي البيئة المحيطة بالمشروع والجهات المتصلة بالبنك.

- تصنيف الديون المتعثرة حسب درجة خطورتها والمؤونة المخصصة:

أ- ديون جارية (عادية): هي قروض التي يتم تسديدها بالكامل عند تاريخ الاستحقاق المتفق عليه.

ب- ديون ذات خطر كامل:هي القروض التي تأخر سدادها عند تاريخ استحقاقها.

- تصنيف الديون المتعثرة حسب مقدار ثباتها واستمرارها:

وفقا لهدا الاساس يتم التفرقة بين نوعين من الديون المتعثرة هما[1]:

أ- الديون المتعثرة العارضة:أي تلك التي تحدث بشكل عارض ونتيجة للممارسة النشاطية للمشروع ويسهل التغلب عليها نظرا الان اسبابها عارضة بسيطة.

ب- الديون المتعثرة الدائمة: هي تلك الديون التي تتصل باسباب هيكلية، وبالتالي تاخد وقتا طويلا في معالجتها لانها تتطلب اصلاحها جدريا وهيكليا يحتاج الى جهد كبير سواء في القيام به اوفى اقناع القائمين عل المشروع باستخدامه او بقبوله كعلاج لحالة التعثر التي اصابت المشروع وادت الى هده النتائج المتعثرة

- تصنيف الديون المتعثرة وفقا لدرجة تعقدها وتشابكها[2]:

وفقا لهدا الاساس تصنف الديون المتعثرة الي نوعين:

أ- ديون بسيطة سهلة التعامل معها:هدا النوع من الديون عادة ما يكون مبلغه بسيط ومدته قصيرة ويستخدم تمويل متوسط اوقصير الاجل .

- ديون متعثرة معقدة: هدا النوع من الديون المتعثرة يكون الغالب عليها انها متعددة الاطراف خاصة من جانب المقرضين حيث يطالب كل مقرض فيها اجراءات معينة بهدا العميل المقترض.

- تصنيف الديون المتعثرة وفقا لمرحلتها التي تم اكتشافها فيها:

وفقا لهدا الاساس يتم تصنيف الديون المتعثرة الى الانواع التالية[3]

✓ دين متعثر اولي: لم تظهر اعراض التعثر فيها.

✓ دين متعثر ثانوي في مرحلة النمو:بسبب تناقص السيولة فيعجز عن سداد القرض.

✓ دين متعثر مكتمل في مرحلة النضج: حيث بلغ شدة ازمته واقصى حد له واصبحت اوضاعه بالغة السوء وتهدد استمراره، وفي الوقت داته تفرض اوضاع المشروع مزيدا من الاهتمام من جانب المحيطين به والمتعاملين معه.

✓ دين متعثر في مرحلة المعالجة والقضاء عليه: حيث يكون قد تم وضع خطة تعويم المشروع المدين او تصفيته وفقا للخطة او السيناريو والتصور الدي اتفق عليه الدائنين[4]

ثالثا: أسباب تعثر القروض المصرفية:

يمكن تصنيف أسباب تعثر القروض المصرفية في ثلاث مجموعات[5].

- أسباب متعلقة بالقرض.

1- عبد محمود حميد خلف،اطار مفتوح لتدعيم فعالية مراجعة الائتمان للحد من مخاطر الديون المتعثرة بالتطبيق على النشاط المصرفي المصري، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة،بنها، السنة الثانية والعشرون، 2002،ص 152.

.2- عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والازمة المالية المصرفية العالمية(ازمة الرهن العقاري الامريكة)، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 2009، ص 2.79

3 -اشرف عبد المنعم ابراهيم، الديون المتعثرة(تعريفها، اسبابها، علاجها)، ندوة دور الائتمان المصرفي في تنشيط السوق، مركز بحوث ودراسات التجارة -الخارجية،جامعة حلوان، 24مارس 1999، ص 12.

4-سليمان بن بوزيد،دور نماذج التحليل المالي في تجنب مخاطر التعثر المصرفي دراسة حالة البنوك التجارية العمومية لمدينة بوسعادة (.....)، رسالة ماجيستر غير منشورة،تخصص نقود مالية وبنوك، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،المركز الجامعي محمد البشير الابراهيمي برج بوعريج، 2012،ص 96.

5-محمد داود عثمان، ادارة وتحليل الائتمان ومخاطره، ط1، دار الفكر، عمان، 2013، ص ص 401-407

- أسباب متعلقة بالبنك.
- أسباب متعلقة بالبيئة الخارجية.

1. الأسباب المتعلقة بالمقترض:

هناك العديد من الأسباب التي تدفع البنك الى أخد لحيطة والحذر في مجال التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبله، إلى المقترضين والتي تعطي مؤشرات على تعثر الائتمان الممنوح لهم وتتمثل في:

- وجود خلل في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع الممول [1]:يعود الى عدم اخد المبادئ الادارية السليمة وهدا خاصة في مشروعات الصغيرة التي تفتقر للادارة الرشيدة.

- استخدام القرض لغير الغاية التي منح لأجلها[2]: كأن يتم استخدام حصيلة القروض طويلة الأجل في مجال تمويل رأس مال العامل، أو استخدام حصيلة القرض في المجالات الاستهلاكية، الأمر الذي سيؤدي بالتالي إلى عدم تحقيق الغاية من القرض ر ومن ثم وصوله مرحلة التعثر .

- عدم تقديم البيانات والمعلومات الصحيحة والكاملة عن العميل[3]: فالمعلومات هي المرآة التي تعكس وضع المقترض أو المشروع الممول، وهي الأساس الذي يعتمد عليه البنك في القرار الائتماني فإذا قدم المقترض للبنك معلومات غير صحيحة أو أخفى عن البنك معلومات مهمة فذلك سيؤثرسلبا على القرار الائتماني . .

- ضعف القدرات الإدارية للمقترض كما أن حداثة خبرة المقترض في مجال إدارة المشروع الممول قد يؤدي إلى تعثر المشروع وبالتالي تعثر القرض[4].

- وفاة المتقرض وعدم التزام الورثة بالتسديد .

- إشهار إفلاس المقترض أو هروبه خارج البلاد : إذا ما تعرّض المشروع الممول لمشاكل يصعب حلها فإنه يتم إشهار إفلاس المشروع ، كما أن بعض المقترضين يلجئون للهرب خارج البلاد ، إذا ما تفاقمت مشاكلهم وزادت مديونيتهم [5].

2.الأسباب المتعلقة بالبنك:

تمثل مشكلة القروض المتعثرة في أحد جوانبها الأساسية مشكلة البنك ذاته، وأهم هذه الأسباب :

- عدم أخد الضمانات الكافية من المقترض أو أخد ضمانات لا تتوفر فيها الصفات الأساسية كالبضاعة التالفة أو غير تامة الصنع أو غير سهلة البيع[6].

1-فريد راغب النجار، ادارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة(مخاطر المصارف في القرن الحادي و العشرين)، مؤسسة شباب الجامعية، القاهرة، 2000، ص 260.

2-جمال احمد حسين ابو عبيد، القروض المتعثرة لدى البنوك التجارية الاردنية: الاسباب والاثار والحلول الممكنة دراسة تحليلة، رسالة دكتوراء غير منشورة، فلسفة تخصص تمويل، كلية الدراسات الادارية والمالية العليا، جامعة عمان، عمان،2003.

3-حمزة محمود الزبيدي، ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، ط1، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2002، ص 187.

4- محسن احمد الخيضري، مرجع سابق، ص 81.

5-احمد غنيم، الديون المتعثرة والائتمان الهارب، قراءة في واقع ووقائع الازمة، القاهرة، دون دار النشر، 2001، ص24.

6-عبد المعطى رضا ارشيد ومحفوظ احمد جودة، مرجع سابق، ص 284.

- ضعف القدرة على التحليل الائتماني: في حال وجود ضعف في القدرات التحليلية لدى موظفي البنك فإن القرار الائتماني سيكون غير سليم مما يعرض البنك لاحتمالات عدم استرداد القرض الممنوح.

- عدم قيام البنك بمتابعة أوضاع المقترضين والمشاريع الممولةدوريا، فإذا لم يكن لدى البنك نطام جيد للمتابعة فإنه سيفاجأ في حالة التعثر في وقت متأخر وبالتالي ستكون خسارته كبيرة.

- عدم كفاية الكادر الوظيفي لنشاط الائتمان: إذا كان عدد الموظفين العامليين في مجال الإقراض لا يكفي للقيام بكافة المهام والأعمال المطلوبة، فإن قدرة الموظفين على القيام بمهامهم ستكون ضعيفة سواء من حيث الدراسة الائتمانية أو من حيث متابعة القرض أو من حيث التحصيل، الأمر الذي يساعد في زيادة حجم القروض غير العاملة لدى البنك[1].

- عدم الاستعلام الدقيق عن العميل وعذم التخطيط الفعال في القروض المصرفية[2].

- سوء ظروف عمل الموظفين بالبنك مما يؤدي الى انخفاض انتاجيتهم وانخفاض مستوى جودة عملهم وقد يؤدي ذلك إلى قيام بعضهم بممارسات غير سليمة ستؤثر سلبا على النشاط الائتماني في البنك وبالتالي زيادة حالات التعثر.

3 . الأسباب المتعلقة بالبيئة الخارجية:

ان من أهم الأسباب الخارجية التي تؤدي إلى تعثر القروض المصرفية و هي:

- تراجع الأداء الاقتصادي العام مثل دخول الاقتصاد في مراحل الانكماش أو التباطئ، سواء كان هدا التباطؤ في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي أو كان على شكل ركود أو كساد اقتصادي، فإن ذلك سيؤثر على المؤسسات العاملة في البلد وكذلك على الأفراد مما يؤثر سلبا في قدرة المقترضين على السداد.

- تدخل الحكومة في جوانب تؤثر في عمل المقترض مثل تحديد أسعار بيع السلع التي يبيعها المقترض أو أسعار مدخلات إنتاجه أو رفع أو زيادة الدعم عن سلع يتعامل بها، أو زيادة الضرائب والرسوم الجمركية.

- تغير أذواق المستهلكين وتغير النمط والسلوك الاستهلاكي لهم نتيجة لأسباب غير معلومة أو لظهور بديل أكثر إشباعا [3]، أو لظهور عوامل طاردة لمخرجات المشروع الممول مما يؤدي إلى تراجع المبيعات بشكل مستمر وادهور حصيلة البيع وتزايد المخزون من المنتجات تامة الصنع وارتفاع تكاليف الاحتفاظ به وبالتالي فشل المشروع وتعثر القرض.

- ارتفاع معدلات التضخم ومعدلات الفائدة[4].

- الظروف السياسية غير المستقرة والتي تؤثر على أعمال المقترض ونتائجه[5].

- ضعف الرقابة على البنوك: تعتبر الرقابة على البنوك من ضمن أهم الأعمال التي تقوم بها البنوك المركزية، فإذا كانت أجهزة الرقابة في البنوك المركزية غير ذات كفاءة وغير مؤهلة بشكل جيدر فإن قدرتها على مراقبة أوضاع البنوك ستكون محدودة أو

1- عدنان الهندي، الديون غير العاملة في اساليب المعايشة الحديثة مع مخاطر الائتمان المصرفي، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1987، ص 51.

2- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص30-31.

3-عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 76.

4- حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 240.

5- عبد المعطى رضا ارشيد ومحفوظ احمد جودة، مرجع سابق،ص 285.

معدومة، وكلما كانت هذه الرقابة ضعيفة زادت احتمالات قيام البنوك بممارسات خاطئة مما يؤدي إلى زيادة احتمال تعثر القروض لديها[1].

المطلب الثاني :الآثار ومؤشرات القروض المصرفية المتعثرة

في هدا المطلب سوف نقوم بذكر اهم الاثار والمؤشرات الناتجة عن القروض المصرفية المتعثرة

اولا:اثار القروض المصرفية المتعثرة :وتشمل ما يلي:

1. آثار القروض المصرفية المتعثرة على الجهاز المصرفي: إن ارتفاع حجم القروض المصرفية المتعثرة في محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية من شأن أن يفعل عدة آثار سلبية على الجهاز الصرفي تتمثل فيما يلي[2]:

- التأثير على القرار الائتماني وانتهاج سياسة ائتمانية متحفظة، أو التأثير في هيكل توظيف الأموال، الأمر الذي قد يترتب عليه زيادة الأرصدة السائلة لدى البنوك.
- تؤدي القروض المتعثرة إلى تجميد جانب هام من أموال البنك وذلك نتيجة عدم قدرة العملاء المتعثرين على سداد التزاماتهم .
- تؤدي القروض المصرفية المتعثرة على تراجع حجم الإيرادات الكلية للبنوك وذلك نتيجة تجنيب الفوائد المحتسبة على القروض المصرفية المتعثرة، بالإضافة إلى تكوين المخصصات اللازمة لمقابلتها، كما أن القروض المصرفية المتعثرة تحد من قدرة البنوك على التوسع في نشاطها الائتماني ومنح تسهيلات جديدة لعملاء جدد.
- يؤدي تراكم القروض المصرفية المتعثرة إلى تقليل معدل دوران الأموال لدى البنك ومن ثم تخفيض القدرة التشغيلية لموارده .
- اضطرار البنوك إلى تجنيب جزاء كبير من أربحها في صورة مخصصات واحتياطات لمواجهة تلك القروض والتسهيلات الائتمانية مما يؤدي إلى انخفاض فائض النشاط.
- اتجاه البنوك نحو مصادر أكثر تكلفة لتمويل أوجه توظيفها.

2. أثر القروض المتعثرة على الدخل القومي وإيرادات الموازنة العامة:

تؤدي القروض المتعثرة إلى حرمان الموازنة العامة للدولة من جزء هام من الموارد السيادية، وانخفاض حصيلة الضرائب المحولة للدولة من الجهاز المصرفي والمشروعات المتعثرة، ومن حيث زيادة الطاقة العاذلة فتتحول المشروعات المتعثرة في سداد ديونها إلى طاقات عاطلة داخل الاقتصاد القومي[3].

3. أثر القروض المتعثرة على مناخ الاستثمار:

يؤدي ارتفاع حجم القروض المتعثرة إلى التأثير السلبي علة مناخ الاستثمار، سواء كان هذا الاستثمار عاما فتعجز الدولة على تنفيذ المشروعات العامة، أو كان استثمارا خاصا يعاني من انخفاضالعوائد أو التنازع بينه وبين البنوك، فتقل السيولة وتعجز المشروعات

1- جمال احمد حسين ابو عبيد، مرجع سابق، ص 132.

2- احلام بوعبدلي، الاصلاحات البنكية واثرها على سياسات ادارة البنوك التجارية العمومية في الجزائر –دراسة حاله: بنك القرض الشعبي الجزائري -1987-2006، اطروحة دكتوراء غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف،2010،ص 83.

3- دعاء محمد زايدة،التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاعغزة، رسالة ما جيستير غير منشورة، تخصص محاسبة والتمويل ، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، 2006،ص 56.

عن تدبير الأموال اللازمة لتشغيلها، ويقل الطلب على العمال فتزيد البطالة وتحقق الشركات المتعثرة الخسائر فتقل بالتالي حصيلة الضرائب المحصلة منها أي تقل الإيرادات العامة للدولة[1].

4. أثر القروض المتعثرة على وحدات الأعمال والمشاريع الممولة:

تدفع الديون المتعثرة إلى مزيد من حالات التعثر الائتماني لدى الوحدات المتعثرة فعلا والوحدات الأخرى، فالتعثر الائتماني يدور في حلقة دائرية يغذي جميع وحدات الأعمال عن طريق التشابك الاقتصادي بينها، و يؤدي هدا التعثر لانخفاض الجدارة الائتمانية للوحدات المتعثرة.

ثانيا: مؤشرات تعثر القروض المصرفية

هناك مؤشرات عدة للكشف المبكر عن القروض المتعثرة يمكن استخدامها كأدوات في تسهيل عملية التشخيص المبكر لحالات التعثر و هي كالاتي:

- مؤشرات تتعلق بمعاملات المقترض مع البنك

1-مؤشرات متعلقة بحساب المقترض لدى البنك: ونذكر أهمها [2] .

أ. إصدار شيكات على حساب القرض أو الحسابات الأخرى للعميل بأكثر مما تسمح به الأرصدة المتوفرة في هذه الحسابات؛

ب. وجود حركات سحب من الحساب لا تتناسب وطبيعة عمل المقترض من جهة واحتياجات المشروع الممول من جهة أخرى؛

ج. التخلف عن سداد دفعة مستحقة لأكثر من فترة وتكرار عدم سداد الأقساط والفوائد في مواعيدها؛

د. عدم الاستجابة لتخفيض المديونية عند طلب ذلك، وإظهار العميل لعدم التعاون مع البنك وصعوبة الاتصال معه [3] .

هـ. عدم المقدرة على الإمساك بحسابات منتظمة حقيقة[4] .

و. تناقص أرصدة حسابات المقترض لدى البنك[5] .

2-المؤشرات المتعلقة بطلبات المقترض: ونذكر أهمها[6]

أ. ارتفاع نسبة القروض إلى رأس المال أو الموارد الذاتية؛

ب. تكرار طلبات العميل بجدولة أقساط القرضٍ الأمر الذي يشير إلى أن المقترض قادر على إدارة أموره المالية بشكل جيد؛

ج. تقدم المقترض بطلبات متكررة لزيادة سقف التسهيلات الائتمانية الممنوحة له بدون مبرر وبشكل مخطط له؛

1- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص 114- 115.

2- جمال احمد حسين ابو عبيد، ادارة القروض المصرفية غير العاملة، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الاردن ، ص 03.

3- نجيب رحيل سالم البرعصمي، معالجة ظاهرة القروض المتعثرة لدى المصارف التجارية العامة الليبية، رسالة دكتوراء غير منشورة ، تخصص المصارف، كلية العلوم المالية والمصرفية، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ،عمان، الاردن، 2005،ص 65.

4- محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، ط2 ، منشاة المعارف، الاسكيندرية، مصر، 2000 ص 359.

5- ايهاب نظمي وخليل الرفاعي، القروض المتعثرة : الاسباب، البوادر سبل العلاج دراسة تطبيقية على بنك الاردن، المؤتمر الدولي حول اصلاح النظام المصرفي الجزائري، ورقلة، ايام 11و 12 مارس 2008، ص 20.

6- محمد كمال خليل الحمزاوي، مرجع سابق، ص 359.

د . الاعتماد بكثرة على القروض القصيرة الأجل؛

هـ. التغيرات الملحوظة في توقيت طلبات القروض المصرفية؛

و. ظهور مقرضين آخرين لاسيما إذا كانت القروض مكفولة بضمانات.

3 . المؤشرات المتعلقة بالضمانات:

أ. تراجع القيمة السوقية للضمانات؛

ب. قيام العميل بالطلب من البنك رفع إشارة الحجز عن الضمانات المقدمة إليه؛

ج. طلب العميل استبدال الضمانات العينية بضمانات شخصية، الأمر الذي يشير إلى أن المقترض يريد التصرف بالضمانات العينية كالبيع، أو تقديمها كضمانات لدائنين آخرين[1] ؛

د. التباطؤ في تقديم ضمانات إضافية عند طلبها من طرف البنك[2].

- مؤشرات البيانات المالية للمقترض:

مؤشرات تعثر القروض من خلال الميزانية: من اهمها:

1. زيادة فترة تسديد أوراق الدفع وحسابات الدائنين؛
2. تقلبات حادة في السيولة؛
3. زيادة الفترة التي ستغرقها دورة الإنتاج؛
4. انخفاض حجة الأصول الثابتة في بعض النشاطات الإنتاجية [3].
5. زيادة كبيرة في المخصصات وبصفة خاصة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها والديون المعدومة؛
6. انخفاض في قيمة الاحتياطات ؛

مؤشرات تعثر القروض من خلال جدول حسابات النتائج

يصور جدول حسابات النتائج إيرادات ونفقات المقترض ومن خلال تحليلها لفترات مختلفة يمكن التعرف على مدى سلامة كل عنصر من عناصر الإيرادات والنفقات.

ومن المؤشرات التي يمكن الاستدلال عليها من خلال جدول حسابات النتائج[4]:

1. انخفاض حجم المبيعات؛
2. ازدياد المبيعات مع انخفاض الأرباح؛

1- جمال احمد حسين ابوعبيدة، القروض المتعثرة لدى البنوك التجارية الاردنية: الاسباب و الاثار و الحلول الممكنة "دراسة تحليلية"، مرجع سابق، ص 103.

2- نجيب رحيل سالم البرعصمي، مرجع سابق، ص 65.

3- محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، مرجع سبق ذكره، 359.

4- عبد المعطى رضا رشيد، محفوظ احمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص 281.

3. ارتفاع نسب التكاليف [1] .
4. تركز المبيعات في عدد محدد من الزبائن
5. الارتفاع غير المبرر في أحد أو بعض بنود النفقات .
6. الانخفاض أو الارتفاع غير المبرر في أحد بنود الإيرادات [2] .

مؤشرات أخرى غير مالية:

ومن بين هذه المؤشرات الأخرى لتعثر القرض [3]

1. قيام شركة التأمين بإلغاء تغطيه تأمينية بسبب عدم سداد قسط التأمين أو وجود نواع بين العميل وعدد من شركات التأمين.
2. الإشعارات القانونية والقضائية المقدمة ضد المقترض مثل إشعارات الأحكام أو إشعارات حجز للمدين لدى الغير وما إلى ذلك.
3. تأخر المقترض في الدفع للموردين أو طلبه منهم منحه شروط أيسر أو مهلة أطول مما قد يؤدي برفض التوريد له.
4. التغيرات في إدارة المؤسسة أو ملكيتها أو العاملين بها.
5. وجود مشاكل عمالية لدى المؤسسة.
6. سحب علامات أو توكيلات تجارية من المقترض.

المطلب الثالث: اليات معالجة قروض المصرفية المتعثرة في البنوك التجارية

اولا: الاجراءات الوقائية والعلاجية للقروض المصرفية المتعثرة

تختلف طرق علاج القروض المتعثرة تبعا لاختلاف الظروف سواء الخاصة بالبنك او المقترض، ومن الاهمية بمكان التعرف على الاسباب التي ادت الى اعتبار القرض متعثرا لان معرفة دلك سيساعده على وضع الحلول المناسبة.

ولهدا فان الامر يتطلب دراسة عميقة ومفصلة لكافة الجوانب المصرفية والادارية والمالية والتسويقية والقانونية للمشاريع القروض المتعثرة، وقد يستلزم دلك تدخل بعض الخبراء المتخصيصين ودلك للوصول الى الحلول المناسبة.

✓ اجراءات مساعدة العميل للخروج من التعثر:

هناك مجموعة من اجراءات التي يتخدها البنك محاولة منه لمساعدة العميل المتعثر لاعادة سير نشاطه، وبالتالي اخراجه من دائرة التعثر ويمكن عرض هده الاجراءات كما يلي:

● تقديم سياسات ترشيدية واستثمارية:قد يرى البنك توصل اليه من نتائج مما تقدم من خطوات دراسية وزيارات متبادلة بين البنك والعميل، والتعمق والغوض في اسباب التعثر وتحليل نتائجها ان هناك امكانية لاستمرار العميل في نشاطه، ودلك لتوفير العناصر الاساسية لنجاح المشروع مع احتياجه فقط لوضع سياسات ترشيدية لازمة لحالته المرضية، ويكون وفق الاساليب التالية[1].

1 نجيب رحيل سالم البرعصي، مرجع سبق دكره،ص 62.
2- جمال ابو عبيد، مرجع سبق دكره، ص 04.
3- جمال ابو عبيد،مرجع سبق دكره، ص 05.

1. اعادة وضع النظم المحاسبية والرقابية الازمة بشكل متكامل وهدا يؤدي الى فرض نظام رقابة و مراجعة داخلية دقيقة مع توفر البيانات والمعلومات السليمة والدقيقة التي يمكن الاعتماد عليها في اعداد القوائم المالية السليمة والتي تساعد على اتخاد القرارت الصحيحة في وقتها المناسب.

2. تجديد الاصول او الجزء المستهلك منها لرفع الطاقة الانتاجية وقد يستدعي هدا الزيادة راس المال او اللجوء الى اسلوب التاجير التمويلي اوبيع جانب من الاصول غير المستخدمة واستخدامها في تجديد الباقي منها.

3. اعادة دراسة العمالة ومواصفاتها ويمكن الاستغناء عن فائض منها او اعطاء معاش مبكر لتخفيض عبء المرتبات والاجور، او وقف الحوافز والاجور الاضافية بشكل مؤقت ولدلك بفضل ان يكون في العمالة غير المرتبطة بالانتاج، بالاضافة الى ضرورة رفع الكفاءة العمالية مما يؤدي الى زيادة الانتاج وتخفيض تكلفة الوحدة وتحسين الانتاج ودلك عن طريق التدريب العملي والعلمي بالداخل والخارج[2].

4. قد يكون من المناسب وقف وتصفية جزء من نشاط العميل كوقف انتاج سلعة من السلع المنتجة او وقف تسويق سلعة من السلع التي يتاجر فيها العميل، ودلك بسبب صعوبة المنافسة في هده السلعة كما يمكن ادخال نشاط جديد ادا كان مكملا لنشاط العميل مما يمكن من زيادة مبيعات الشركة لدات عملائها بالاضافة على عملاء جدد مما يساعد على سرعة الخروج من التعثر.

5. ضرورة تاسيس شركات المخاطر التي تقوم بشراء المشروع بالقيمة العادلة وعلى ان تقوم بادارة مستمرة للمشروع وليس تصفية وبيع الاصول، ويلزم تحمس المصارف بانشاء شريكتين على الاقل مدعمة بخبراء في الديون المتعثرة وخبراء في ادارة المشروعات الامر الدي سيعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني.

6. التوصية والعمل باستغلال الجزء الغيرالمستخدم من لطاقة الانتاجية بالتنسيق مع سياسات البيع و التسويق الايجاد التناسق بينهما وتدليل جميع العقبات من امام دلك.

- تعويم نشاط العميل:يعتبر من اخطر انواع الاساليب اللجوء الى تعويم العملاء من خلال الحقن النقدي حيث ان الحقن يؤدي الى زيادة التزامات العملاء تجاه البنك ومن ثم يجب ان تتم هده العمليات لأسلوب راق من الحرفية المهنية وقد يتبادر الى الدهن ان الحقن النقدي يعني ضخ اموال للعميل المتعثر لإقالته من عثرته وهو ما يبعد كل البعد عن قبل الاصول وقواعد الامن والسلامة في حقن النقدي السليم فهده العمليات يجب ان تتم بحيث يغلب عليها طابع السداد الموجه وليس صرف مبالغ نقدية مباشرة للعملاء فأساس نجاحها هو ان توجه العمليات سريعة تغل عائد سريع يسمح بسداد الالتزام الاضافي الناشئ عن الحقن النقدي وجزء من الالتزامات القائمة فعلا على العميل–قبل حقن–ومن ثم يجب ان تتم من خلال عمليات تسدد نفسها ذاتيا[3]،

1–محمود السيد ابوالغيط اسماعيل، نماذج ادارة القروض المصرفية المتعثرة، دراسة تحليلية لسياسات المصارف ج م ع، رسالة دكتوراء ، غير منشورة، كلية التجارة جامعة الزقازيق فرع بنها، 2002، ص 194.

اشرف عبد المنعم ابراهيم، الديون المتعثرة (تعريفها، اسبابها ،علاجها) البنك المركزي، المعهد المصرفي، 2003، ص 2.54–

3–محمد يحي النادي، معالجة الديون المتعثرة، البنك المركزي، المعهد المصرفي، ماي 2002،ص 42.

فمثلا لو تعثر احد العملاء في سداد التزاماته تجاه البنك وكانت التسهيلات الممنوحة غير مفيدة الاستخدام،فيتم في هده الحالة الاجراءات التالية[1]:

1) اعادة تحريك وسريان التسهيلات الائتمانية ودلك باعادة استخدام المتاح منها ادا كان البنك قد اوقف التسهيلات(ايقاف استخدام التسهيلات غير المحددة الضوابط والغرض تسهيلات السحب على المكشوف) او قام بتخفيضها ودلك بغرض فك اختناق السيولة وعلى ان يوضع القرض في غرضه المحدد وتحت رقابة مشددة تحت نظر البنك.

2) يتم التنازل رسميا عن مستحقات العميل لصالح البنك.

3) يتم المتابعة والإشراف الدور بين مسؤلي البنك للتاكد من تنفيد العملية .

4) يتم تنفيذ كافة العمليات المصرفية الممكنة لإتمام العملية من خلال البنك كفتح اعتمادات استيراد او اصدار خطابات ضمان.....الخ

5) يتم الصرف على العملية من خلال شيكات مقبولة الدفع او مصرفية لصالح جهات توريد الخامات الازمة للتنفيذ.

وهكذا فان تولي عمليات الحقن النقدي المدروس بعناية من جانب البنك سيؤدي في نهاية الامر وإعادة انتعاش نشاط العميل على ساس سليمة .

بعد نجاح هده العملية بتتابع يمكن السماح بإعادة استخدام التسهيلات مرة اخرى مع التحليل الدوري لحركة حسابات العملاء حتى لا تعود مرة اخرى للركود والتجمد.

شروط نجاح اسلوب تعويم نشاط العميل : هناك عدة عوامل لنجاح الحقن النقدي [2]

1. الايكون قد صدرت احكام ضد العميل بالحبس او القرار بالمنع من السفر او خلافة مما يجعل موقف البنك متأزم في حالة التنفيذ عليه لصالح جهة اخرى .

2. الايكون قد تم وضعه في قائمة العملاء المحضورة التعامل ائتمانيا حيث ربما تتخذ ضده الاجراءات قانونية من بنك اخرى تضر بالمعالجة المصرفية .

3. ان يتم رهن أي موجودات قائمة لديه او غير قابلة للتسبيل السريع لصالح البنك.

4. ان يتم حصر كافة موجودات الغير متعلقة بالنشاط وتسهيلها قدر الامكان للمساهمة في انجاح العمليات .

تسوية القروض المتعثرة:

ان المشروع الذي يتوفر على مقومات الاستمرار فان البنك في هده الحالة يسعى الى قرض منتظم وتتم التسوية في حالات كثير منها[3]:

1-وائل ابراهيم سليمان علي موسى، الديون المتعثرة المستحقة على قطاع الاعمال الخاص في مصر، تطورها وتحليل اقتصادي الاثارها وبدائل تسويتها،رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية التجارة، قسم اقتصاد جامعة عين الشمس،2004، ص 135.

2-زكز البحوث الاقتصادية، المعالجة المصرفية للديون المتعثرة: المسببات والاثار، بنك مصر، العدد12 ، فبراير2002، ص27.

3محسن احمد الخيضري، الديون المتعثرة(الظاهرة، الاسباب،العلاج)،ايتراك للنشر و التوزيع، القاهرة، 1997، ص325-339.

1. عدم قدرة المقترضيين لسداد كامل القرض
2. توقيف نشاط المقترضين بشكل جزئي وعدم توقفه بالكامل
3. استعداد المقترض لسداد جزء كبير من القرض ادا تمت عملية التسوية

وعلى هدا الاساس وفي اطار التسوية يتعين على البنك ان يتخذ من جانبه ما يلزم لمساندة المشاريع المتعثرة بالاعتماد على الاشكال التالية:

أولا: الجدولة : من اهم قواعد جدولة الدين

مدى صدق المقترض وتجاوبه السابق مع البنك ونيته بالوفاء في الوفاء بالالتزماته .

1. جدولة ارصدة المديونية وفق لبرنامج زمني ومواعيد محددة مع تحديد الاقساط بما يتناسب ونشاط المقترض وتدفقاته المالية .

على البنك الاخد بعين الاعتبار التغيرات التي تطرأ مستقبلا والتي تؤثر على التدفقات النقدية للمقترض كتغيير اسعار الصرف ، او تدخل الدولة (قوانين وتشريعات)

وأحيانا يصاحب اعادة جدولة القرض تخفيض لمعدل الفائدة المطبق على القرض.

ثانيا: رسملة القرض: وهو يعني تحويلجزء من القروض البنك على المؤسسة اللى المساهمة في راس مالها ، ويرى البعض ان رسملة القروض من الحلول ذات الايجابيات لأسباب الاتية:

1) تحسين الهيكل التمويلي للمؤسسة .
2) تخفيف اعباء القروض وفوائدها على المؤسسة المقترضة .

توفير المصاريف القضائية على البنك .

ثالثا : تنازل البنك عن جزء من قروضه المتعثرة:

ادا وصل البنك من خلال الدراسة والتحليل الى قناعة تامة بعدم قدرة المقترض على تسديد كامل القروض المستحقة وفوائده فانه يلجا الى اعفاء المقترض لجزء من المبالغ المستحقة عليه في سبيل التوصل الى تسوية مقبولة، وعدم اتباع الحلول القضائية بسبب طول الاجراءات او بسبب ضعف تحصيل المبالغ كاملة وتتم التسوية الودية وفق الاشكال التالية:

1) اعفاء المقترض بمبلغ معين ، مقابل قيامة بسداد المبلغ المتبقي من قيمة القرض دفعة واحدة
2) اعفاء المقترض بمبلغ معين ، مقابل قيامة بسداد جزء من المبلغ المتبقى من القرض وتقسيط المتبقى
3) اعفاء المقترض بمبلغ معين، وتقسيط المبلغ المتبقى لتسديده وفق جدول زمني محدد .

ويتوقف الشكل الذي ياخد به البنك الى معرفة المركز المالي للمقترض ومدى قدرته على تسديد القرض ومدى تسبيل الاصول العقارية.

رابعا: شراء بعض اصول العميل سداد للقرض: قد يلجا البنك نفسه مضظرا خاصة بالنسبة للمقترضين الدين لا يوجد لديهم تدفقات نقدية الى شراء بعض اصول وموجودات المقترض، سواء كانت ضمن المشروع الممول او من املاكه الخاصة.

خامسا:المعالجة عن طريق التوريق والتسليف بضمان اوراق مالية

✓ التوريق:يستعمل عندما يتم تحويل اصول مالية غير سائلة مثل القرض والاصول الاخرى الاوراق مالية

(اسهم وسندات)قابلة للتداول في اسواق راس المال وهي اوراق تسند الى ضمانات عينية اومالية دات تدفقات نقدية متوقعة ولا تستند الى مجرد القدرة المتوقعة للمدين على السداد من خلال التزامه العام بالوفاء بالدين[1].

✓ التسلف بضمان اوراق مالية:هدا النوع من اقوى انواع الائتمان حيث تظهر قوته من خلال امكانية حصول البنك على مستحقاته في اسرع وقت بسبب حيازته لهده الاوراق المالية في خزانته حيث يمكنه في حالة توقف الزبون عن السداد من التصرف وتسييل هده الاوراق من خلال بيعها في سوق الاوراق المالية وتحصيل حقوقه[2].

✓ الدمج وتصفية النشاط والمتابعة القانونية:

عندما يصعب تنفيد أي من الاساليب السابقة للمعالجة فانه نلجا الى دمج المشروع في مشروعات اخرى، وادا فشل هده الطريقة، يتم الى التصفية كمرحلة اولى قبل اللجوء الى القضاء من اجل تسوية الدين، يمكن عرض الاجرائين كما يلي:

اولا:دمج المشروع المتعثر في مشروعات اخرى .

يعتبر دمج المشروع المتعثر احد البدائل لمعالجة الديون المتعثرة خاصة ادا ما كانت اسباب التعثر تعود الى صغر حجم وحدة الاعمال اوعدم تشغيله بالحجم الاقتصادي للانتاج ومن ثم فان اندماجه مع مشروعات اخرى مماثلة يجعله من الكبار بحيث يستفيد من وفرات الحجم الكبير التي تمكنه من انتاج سلع اكثر بتكلفة اقل ومن ثم زيادة هوامش الربح وزيادة قدرة وحدة الاعمال على بيع منتجاتها باسعار اكثر تنافسية من السوق المحلي والاسواق الدولية، وتتم عمليات الدمج بطرق عديدة منها[3]:

أ- ابتلاع الوحدات والفروع والخطوط الانتاجية.

ب- امتصاص العمليات والعملاء والانشطة.

ت- الدمج التدريجي بين الكيانين.

ث- المزج الفوري وتشكيل كيان واحد.

ثانيا:تصفية نشاط العميل

هو اقصى البدائل واشدها حساسية حيث يتضمن مجموعة من المخاطر التي قد تهدد سمعة البنك واستقراره ومعدل نموه في السوق المصرفي حيث لايرغب كل عميل في التعامل مع أي بنك لا يقف الى جانب عمله في ازمة خاصة بعد ان يكون البنك قد جني

1-مدحت الصادق، ادوات وتقنيات مصرفية، دار الغريب، القاهرة، مصر،2001 ، ص 237-238.

2-محمد موفق احمد عبد السلام،دراساتعن الاقسام المختلفة ب مصارف التجارية(شرح عملي للعمليات الخارجية والمحلية)،مكتبة ومطبعة الاشعاع، الاسكيندرية، 1996، ص 150.

3-عبد المعطى رضا رشيد، محفوظ احمد جودة، ادارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، 1999، ص 289.

الكثير من المكاسب والارباح من تعامله السابق مع هدا العميل، ولا تلجا المصاريف الى هدا البديل الا كحل اخير وبعد استنفاد كافة السبل وبعد التاكد من النواحي الاتية[1]:

أ- انه لا سبيل الى معالجة الازمة التي يمر بيها العميل ويثبت للبنك انها دائمة وليست عارضة ومرتبطة بالهيكل الاساسي للمنشا وليس بالاداء الخاص باقسامها.

ب- ان النشاط الاقتصادي الدي تمارسه المنشاة قد وصل مرحلة الانحدار في دورة حياته وليس من المتوقع ان ينتعش الكلب على هدا النشاط والمنشاة لا تتوفر لديها القدرة في التحول الى نشاط اقتصادي اخر.

ثالثا: المتابعة القانونية

انتهينا من الخطوات السابقة(تقديم سياسات ترشيدية للعميل، تعويم نشاط العميل، تصفية نشاط العميل)

الى اتفاق بين الطرفين ولكن قد تتعثر المفاوضات بين الطرفين ويختلفان في الاتفاق وتتازم الامور ولدا وجب اخد طريق القضاء لانه للاسف اصبح الطريق الوحيد الدي لا مفر منه[2].

وللإجراءات القانونية عدة قنوات نذكر منها[3]:

1. تبليغ النائب العام بالمديونية في حالة ادا استدعى ا لأمر لدلك.
2. رفع قضية بالمحاكم المختصة مستخدما الشيكات ودلك كجانب جنائي للضغط على العميل بعامل السجن
3. رفع قضايا الافلاس بالمستندات المناسبة من سندات ادنية وكمبيالات.
4. تبليغ جهاز المدعي الاشتراكي الذي يقوم بدور ايجابي محافظة على ودائع العملاء والدي ينتهي به الامر الى المحكمة التادبية العليا التي قد تصدر قرارا بمنع العميل من السفر ومنعه من التصرف في الاموال له من الاسرته.
5. الحجز القضائي على ممتلكات العميل واصدار امر اداء ودلك للعمل على تصريح للبنك ببيع ما تحت يده من ضمانات، وكدا التي ليست تحت يد البنك او ما لدى المدين تحت يد الغير.
6. نزع ملكية العقارات المرهونة للبنك رهنا عقاريا.

ثانيا :تجارب محلية و دولية لمعالجة القروض المتعثرة

تجربة الجزائر في معالجة القرض المتعثرة:

قامت السلطات الجزائرية سنة 1990 بجملة من التدابير تهدف الى تطهير الديون المشكوك فيها وإعادة رسملة المصادر فحيث كانت المصارف تسير بمنهج الإقراض الاجباري للمؤسسات العامة، مما أدى إلى ضعف المحافظ المالية بدرجة كبيرة ولجوء هذه

1-عبد الناصر محمد سيد درويش، اتجاهاتالتطور في استراتجية تدقيق الحسابات الخارجية بشان المخاطر في القطاع المصرفي الاردني(دراسة ميدانية)، مجلة الدراسات المالية، والتجارية، كلية التجارة جامعة بني سويف، القاهرة، العدد الاول ،مارس ،2006، ص 53.

2-محمد يحي النادي، مخاطر الائتمان ومعالجة الديون المتعثر(التنبؤبالتعثر و المعالجة المصرفية للدين المتعثر)برامج تدريبية، المعهد المصرفي،2002، ص 58.

3-احمد صلاح خيري، الديون المتعثرة: الجوانب القانونية التي يتعين الاخد بها في حالة معالجة الديون المتعثرة، البرامج التدريبية ، المعهد المصرفي، 2005، ص 87.

المصارف إلى البنك المركزي من أجل إعادة التمويل بدرجات كبيرة، ونتج عن تلك الممارسات تراكم مقادير ضخمة من الديون المشكوك فيها نتيجة للوضع المالي لهذه المؤسسات العمومية التي تفتقر إلى الفعالية والعجز الدائم.

كل هذا أدى إلى تدهور الملاءة المالية للقطاع المصرفي لدرجة أن 65% من أصول المصارف كانت غير منتجة، ومن بين الإجراءات التي قامت بها بما يلي:

أولا التطهير المالي للمصارف العمومية:

ويتمثل التطهير المالي للمصارف العامة في قيام الخزينة العمومية بشراء القروض المصرفية غير المحصلة والمستحقة على المؤسسات العمومية، وتتمثل القروض التي تم شراءها من طرف الخزينة في[1] :

- الحقوق على الشركات الأم للمؤسسات العمومية المعاد هيكلتها سنة1983.
- الحقوق المستحقة على المؤسسات العمومية المنحلة.
- الحقوق المستحقة على المؤسسات العامة التي ظلت تواصل عملها.

ومن هذا المنطق، أخذت الخزينة على عاتقها:

- خسارة سعر الصرف الناتجة عن القروض الخارجية لتدعيم ميزان المدفوعات.
- الفرق بين أسعار فائدة القروض.
- العمليات المختلفة التي تقوم بها المصارف عن طلب المساهمين.

ومرت عملية التطهير المالي بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: بدأت هذه المرحلة في سنة 1991، وارتكزت على تقييم "بنك الجزائر" والمصارف الوسيطة، حيث مس التقييم على 23 مؤسسة قبل استقلالها، ومن أجل توازن النتائج المصرفية خلال السنة المالية 1991، 1992 دفعت الخزينة عمولة تسيير ب 5،7 مليار دينار.

المرحلة الثانية: تمت هذه المرحلة بين سنتي 1996 و1998 حيث مست مؤسسات التوريد لبعض المنتوجات الأساسية وأيضا بعض المؤسسات المتخصصة، نتج عن تقييم المؤسسات مبلغ 186.7 مليار دينار كديون مشكوك فيها، حيث قامت الخزينة بشرائها عن طريق سندات، مدة استحقاقها 12سنة، وسعر الفائدة 10%.

بهدف التقييم في هذه المرحلة إلى التفريق بين المؤسسات القادرة على مواصلة نشاطها إذ باستطاعة المصارف مساندتها والمؤسسات العاجزة عن مواصلة نشاطها.

المرحلة الثالثة: تمت مباشرة عملية التطهير المالي في المرحلة في الفترة 2000-2001، وقد تم شراء ديون المؤسسات التي تمت تصفيتها، والحقوق المتعلقة بالاتفاقات الخاصة مثل تلك المتعلقة بالجانب الاجتماعي، وقد وصل المجموع الإجمالي لهذه الحقوق إلى 346.5مليار دج بما فيها الشراء الجزئي لخسارة سعر الصرف والفرق بين أسعار الفائدة والتي قدرت ب21.293 مليار دج.

1- بن ساحة علي و بوعبدلي احلام ،" نحو تاهيل النظام المصرفي الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي-"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول : اصلاحالنظام المصرفي الجزائري ، جامعة ورقلة ، 11-12 مارس 2008، ص ص 14-15.

ثانيا-إعادة رسملة المصارف العمومية:

ترجم التطهير المالي للمصارف بدعم الملاءة المصرفية عن طريق عدة عمليات لإعادة الرسملة، ولقد بدأت الأولى إعادة الرسملة في 1991، والتي ركزت على تقييم قام به "بنك الجزائر" والمتعلق بالوضعية المالية للمصارف في نهاية 1990.

أما إعادة الرسملة التي تمت خلال ال سنوات1993-1995 و1997 فقد تم توجيهها بنتائج تقييم المصارف التي تمت عن طريق مكاتب الدراسات الدولية والمؤيدة من طرف "بنك الجزائر" إذ أجرت السلطات عملية التدقيق بالتعاون مع البنك الدولي لتحديد احتياجات إعادة الرسملة في المصارف من أجل الوفاء بنسبة الحد الأدنى لرأس المال إلى الأصول المريحة لمخاطر، حيث بلغت تلك النسبة 5 %سنة 1996 وقد تقرر رفع هذه النسبة إلى 8% سنة 1999. وفي نهاية سنة 1994 انتهت عمليات التدقيق للميزانيات العمومية في أربعة مصارف عمومية من أصل خمسة، وأشارت أن الوحيد الذي بم يحتاج إلى رأسمال هو البنك الوطني الجزائري (BNA). وقد تمت إعادة الرسملة الأخيرة على أساس الرسملة الأخيرة على أساس تقييم "بنك الجزائر" للوضعية المالية للمصارف في نهاية1999، إعادة الرسملة هذه جاءت نقدا لدعم رأس المال الأساسي، عن طريق حصص مساهمة[1].

تجربة اليابان لعلاج القروض المتعثرة:

سعت الحكومة اليابانية بالتعاون مع كافة المؤسسات المعنية للوصول على حل جذري لمشكلة القروض المتعثرة، وتعتبر وكالة الخدمات المالية Financial Szervices Agency (FSA) في مقدة المؤسسات المعنية بهذا الموضوع، وقد وضعت المؤسسة خطة للمساهمة في التخفيف من حدة القروض المتعثرة تشتمل على ما يأتي[2] :

1. تقوية ومساندة برنامج الدعم الخاص Special Support System الذي تطبقه الحكومة اليابانية بالتعاون مع البنك المركزي الياباني Bank of Japan الذي تقدم بموجبه الحكومة اليابانية والبنك المركزي الدعم والمساندة لأية مؤسسة مالية تتعرض لمخاطر الانهيار وذلك من خلال ما يأتي:

أ. توفير السيولة للمؤسسة المالية التي تعاني من مشاكل مالية عن طريق قرض بقدمع البنك المركزي الياباني.

ب. ضخ أموال عامة إضافية إلى المؤسسة المالية التي تعاني من المشاكل استنادا إلى قانون ضمان الودائع، إذا تطلب الأمر ذلك.

ج. تعيين مراقبين من قبل (FSA) ضمن مجلس إدارة المؤسسة المالية التي تعاني من المشاكل، يحضرون اجتماعات مجلس الإدارة ولجانه المختلفة.

د. تدعيم القدرات الإدارية للمؤسسة التي تعاني من المشاكل من خلال القيام بما يأتي:

- مراقبة ومتابعة مدى التزام الإدارة بتنفيذ مهامها والقيام بالواجبات المطلوبة منها،
- فصل الحسابات الجديدة عن الحسابات القديمة، وذلك لأغراض المحاسبة الإدارية.
- مراقبة عملية تنفيذ خطة الطوارئ التي يتم وضعها بهدف مساعدة المؤسسة المالية في حل مشاكلها، بهدف معالجة أيه انحرافات قد تنشأ أثناء التنفيذ.

2. تبني استراتيجية الاندماج المصرفي لتقليص عدد المصارف بما يساعدها على مواجهة الضغوط التنافسية الدولية.

1- المرجع اعلاه، ص ص 15-16.

2-revival of Japanse Economy Through Resolving Non Performimg Loans Problems on Major Banks، Financial Services Agency، Tokyo، Japan،2002،pp 3-5.

حيث تم دمج 10 بنوك في 04 كيانات كبرى، كما تم تأميم بنكي :Takai Bank (المركز 8في اليابان و24دوليا) و Asahi Bank (المركز10 في اليابان و38دوليا) لتكوين أكبر مجموعة مصرفية باليابان تحت اسم Takai Asahi Holdin بإجمالي أصول بلغ 59ألف مليار ين ياباني (549مليار دولار أمريكي)[1].

وقد ترتب عن عملية الاندماج إعادة الهيكلة المالية والإدارية وزيادة كفاءة التشغيل أدى إلى انخفاض حجم التعثر ب نحو38 %تقريبا من حجم القروض المتعثرة.

وشهدت اليابان مؤخرا حالات واسعة من عمليات بيع القروض المتعثرة لمستثمرين محليين وأجانب، حيث تم بيع قروض قيمتها الاسمية تعادل(300) بليون دولار أمريكي بمبلغ (30) بليون دولار أمريكي، أي أن البيع تم بخصم مقداره (90%)، وقد بدأت عمليات بيع القروض المتعثرة في اليابان سنة 1998 وارتفعت وتيرة حركة البيع خلال سنة 1999 إلا أنها تراجعت خلال سنة 2000.

ومن المهم هنا الإشارة على طبيعة العلاقات الخاصة بين المصاريف ومشاريع الأعمال في اليابان، فهناك شبكة واسعة ومعقدة من العلاقات والمصالح المتبادلة بين المصارف والمؤسسات والشركات المقترضة في اليابان، فالمصارف تساهم بشكل واسع في رؤوس أموال الشركات المقترضة أو مالكيها لهم مساهمات في رؤوس أموال المصارف ولذلك فإن المصارف تبدي نوعا من التساهل في تعاملها مع الشركات المتعثرة التي تربطها معها مصالح متبادلة.

وفي إطار المساعي المبذولة لحل مشكلة القروض المتعثرة قامت الحكومة اليابانية بتأسيس حل وتجميع الشركات (RCC) لتقوم بإدارة القروض المتعثرة وتملكها والتصرف بها، ويقتصر عمل هذه المؤسسة حاليا على تحصيل القروض نيابة عن المؤسسات الي تم اعلان إفلاسها[2]

❖ التجربة الأمريكية لعلاج القروض المتعثرة:

لمعالجة مشكلة إفلاس مؤسسات الادخار والاقراض S&L Associations Saving and Loan صدر في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1989 قانون إصلاح المؤسسات المالية وإنعاشهاReform ، Recovery And EnforcementAct).

كما تم إنشاء مؤسسة منح الثقة(Résolution Trust Corporation RTC) لمعالجة القروض المتعثرة لدى هذه المؤسسات، وقد قامت RTC ب تصفية40 % من مؤسسات الادخار والإقراض خلال الفترة 1989-1995، والتي قدرت تكلفتها بحوالي 160 بليون دولار، ورغم هذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية تمكنت من إدارة الأزمة بشكل ناجح، وساعدها على ذلك[3]:

1. قيام المؤسسات المالية الأمريكية بتطوير واستحداث أدوات وأوراق مالية للتعامل مع القروض المتعثرة بيعا وشراء ;

1- عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والازمة المالية المصرفية العالمية، مرجع سبق ذكره ، ص 198.

2 -Non Performing Loans Report: Asia 2002، Executive Summary، Ernst w Young، Hong kong، 2002، pp 2-3.

3-hoshino Yuta، Economic Pe rsepectives and Accounting Issue of Japanse Bank ،Non Performing Loans، Faculty of Humanities،Hirosaki University،Hirosakki، Japan، 2001،p9.

2. إنشاء مؤسسة RTC التي قامت بإدارة وتصفية موجودات المؤسسات المفلسة والتي كانت قيمة موجوداتها حوالي 465 بليون دولار تمثل 23.2%من موجودات مؤسسات الادخار والإقراض، وحوالي 8% من موجودات المصارف والمؤسسات المالية الأمريكية سنة 1989 ;

3. تم إصدار قانون تقوية وعلاج المؤسسات المالية في نفس السنة ;

4. تفعيل إجراءات الرقابة والإشراف على وحدات الجهاز المصرفي وتطبيق معايير لجنة بازل ;

5. تشجيع المصارف ذات شبكات الفروع الأقل من 1000 فرع على الاندماج لزيادة قدرتها على المخاطر من جهة والمنافسة من جهة أخرى ;

6. دمج مؤسسة التأمين على الإقراض والادخار FSLIC مع مؤسسة التأمين على الودائع FDIC سنة 1989، مع زيادة رأسمالهما إلى حوالي 11 بليون دولار، واللتان منحت لهما سلطة الإشراف على إعادة هيكلة وحدات الجهاز المصرفي التي تعاني من مشاكل وهي خطوة مهمة قبل الاندماج وقد قامتا بالآتي[1] :

أ. مساعدة بعض المصارف لشراء أصول المصارف المتعثرة، وهو أحد أشكال الاندماج الطوعي، حيث تم دمج ما يزيد عن 70% من وحدات الجهاز المصرفي التي تعاني من التعثر مع بنوك أخرى ;

ب. قروض بدون فائدة للوحدات المصرفية التي تعاني من مشاكل مالية مدتها 06 سنوات ;

ج. المساعدة في إدارة المصارف المتعثرة، وإعادة هيكلتها مع زيادة رؤوس أموالها.

المبحث الثاني:اساسيات حول الاداء البنوك التجاري

سوف نتاول من خلال هذا المبحث تحديد وحصر بعض المفاهيم للاداء البنكي وتقيمه وبعض النماذج لتقيمه حيث تم تقسيم هذه المفاهيم الى ثلاث مطالب .

المطلب الاول:مفاهيم اساسية حول أداء البنوك التجارية

سنتطرق في هذا المطلب إلى أداء البنكي وأهم المفاهيم التي عرف بها ،كما سنتناول بعض الخصائص و العوامل المؤثرة له .

أولا: مفهوم الأداءالبنكي

توجدعدة مفاهيم للأداء التي يستخدمها الباحثين وإنما يعود هذا الاختلاف لتنوع الاهداف والإتجاهات الباحثين في دراستهم.

*مفهوم الأداء حسبMiller et Brimler[2]: مفه هذان الكاتبان إلى الأداء على أنه : انعكاس لكيفية إستحدام للموارد المالية والبشرية واستغلالها بكفاءة وفعالية ،بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها.

*مفهوم الأداء حسب P.Drucker: ينظر دريكر إلى الاداء على أنه قدرة المؤسسة على الإستمراروالبقاء محققة التوازن بين رضا المساهمين والعمال

1- عبد الحميد عبد المطلب، الديون المصرفية المتعثرة والازمة المالية المصرفية العالمية، الدار الجامعية ، الاسكيندرية ،مرجع سبق ذكره، 2009، ص 202.

2-الشيخ الدوادي ، تحليل اسس النظرية لمفهوم الأ داء ،مجلة الباحث ،العدد7 ،جامعة الجزائر 2009-2010 ،ص ص :217-218.

*في حين ذهب بعض الباحثين إلى مفهوم الأداء يستخدم للحكم على المؤسسة من حيث الاهداف و الطريقة المتبعة في تحقيقها.

*من خلال هذه المفاهيم المختلفة نستنتج بأن الأداء هو كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها لتحقيق اهدافها .[1]

ثانيا : خصائص الأداء البنكي

نتيجة لتحديد مفهوم الاداء بفعل اختلاف آراء الباحثين حوله ،نقوم بتحليل بعض خصائصه [2]:

*الاداء مفهوم واسع :يختلف مدلول الاداء باختلاف الجماعات او الافراد الذين يستخدمونه فالبنسبة لمالكي المؤسسة قد يعني الارباح ،اما بالنسبة للقائد فقد يعني المردودية والقدرة التنافسية اما بالنسبة لفرد العامل قد يعني الاجور الجيدة ، في حين يعني للزبون نوعية الخدمات والمنتجات التي توفرها المؤسسة ،لذا يبقى الاداءمسالةتختلف من مؤسسة الى اخرى وهذا يطرح اشكالية صعوبة ضبطه وقبوله ،وفقا معاير معتمدة منجميع الفاعلين الداخل وخارج المؤسسة.

*الأداء مفهوم متطور: مكونات الأداء تتطور عبر الزمن ،إذ ان المعايير التي تحدد الأداء على اساسها سواء كانت المعايير داخلية للمؤسسة أو التي تحددها البيئة الخارجية تكون متغيرة ، فالعوامل التي تتحكم في نجاح المؤسسة في المرحلة الأولى يمكن أن تكون غير ملائم للحكم على أداء المؤسسة ،كما أنه قد تكومن توليفة معينة تجعل الأداء مرتفعا ،لذا فان التحدي الاساس الذي يواجهه القادة الإداريين هو إيجاد توليفة مناسبة لتحقيق الأداء مرتفع .

*الأداء مفهوم شامل :يفضل بعض الباحثين إستخدام المدخل الشامل عند دراسة الأداء لذا يقترحون على القادة الإداريين ،مجموعة واسعة من المؤشرات المتكاملة لقياسه حيث يوضح بعضها البعض ،وهي ذات علاقة بالأهداف الجديدة للمؤسسة إذ أن المعايير المالية وحدها غير كافية للتعبير عن أداء المؤسسة ،لذا وجب التكامل بين مختلف المعايير لكونها توفر نظرة شاملة

*الأداء ذو أثر رجعي على المؤسسة : يؤثر أداء المؤسسة على سلوكيات القادة الإداريين ،فإن كانت النتائج المحققة بعيدة عن الأهداف المسطرة ،فإنهيتوجب عليهم إعادة النظر في البرامج وخطط وحتى الخيارات الإستراتجية لذلك فمعرفة مستوى الأداء عن طريق قياسه وتقيمه يهدف إلى إ تخاذ الإجراءات التصحيحية لبلوغ الأداء المستهدف .

ثالثا : العوامل المؤثرة في الأداء البنكي

يرى معظم الباحثين أنه توجد العديد من المتغيرات والعوامل والتي تؤثر على الأداء سواء إيجابيا أو سلبيا ،كل على حسب بحثه لكن يصعب عمليا تحديد العوامل المؤثر على الأداء نظرا لتعدد هذه العوامل واختلافها باختلاف الزمان والمكان ودورة حياة المؤسسة ،كما تختلف أيضا من حيث شدة التأثير وطريقة التأثير ،ويمكن حصر هذه العوامل كما جاء في العديد من الأبحاث في نوعين رئيسين ، أولهما العوامل الداخلية وهي التي يمكن للمنظمة التحكم فيها ، أما النوع الثاني فيتمثل في العوامل الخارجية والتي لا يمكن للمنظمة التحكم أو السيطرة عليها وهي:

1-بن مداني صديقة ، انعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنوك االتجارية في الجزائر (دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر) ،أطروحة دكتورة في بنوك مالية ومحاسبة جامعة محمد بو ضياف المسيلة ،2016-2017 ،ص72 .

2-الصالح جيلح ، أثر القيادة الإدارية على أداء العاملين ، مذكرة ماجستير ،جامعة الجزائر ،2006 ،ص ص :128-129 .

1 العوامل الخارجية :والمعروفة بمجموعة PESTEL،وتظم كل من [1]:

*العوامل السياسية : تستفيد منها المؤسسة لتحسين أدائها الإجمالي أو مخاطر تفرض على المؤسسة التكيف معها للتخفيف من حدتها ،وتعبر عن كيفية ومدى تدخل الدولة في نشاط تلك المؤسسة باختلاف أنواعها ،إلى جانب التعبير عن مدى الاستقرار السياسي في الدولة التي تعمل بها تلك المؤسسة ،السياسة الخارجية ،انتشار الأحزاب السياسية ،نظام الحكم ...الخ .

*العوامل الاقتصادية :وتعد من أهم العوامل التي يمكن أن تؤثر على أداء المؤسسة ،حيث تشمل هذه العوامل على المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية على مستوى الاقتصاد الذي تنشط به المؤسسة ، وتشمل من النظام الاقتصادي الذي تتواجد فيه المؤسسة ،معدلات النمو الاقتصادي ،سياسات التجارة الخارجية ،معدلات التضخم ،أسعار الفائدة ...الخ وتتميز هذه العوامل بتأثيرها المباشر على أداء المؤسسة .

*العوامل الاجتماعية : وتشمل الخصائص الديمغرافية وثقافية وغيرها ،وهناك من الباحثين من يعبر عنها مجموعة من العناصر الخارجية المرتبطة بمتغيرات سلوك المستهلكين ،حيث أن هذه العوامل تتضمن نماذج الحياة والقيم الأخلاقية والفنية والتيارات الفكرية للمجتمع التي فيه المؤسسة

*العوامل التكنولوجية :وتعبر على مدى إمكانية تأثيرها في كيفية استغلال المنظمة لمواردها وكذلك كيفية القيام بنشاطاتها ،لأن نوعية التكنولوجيا التي تستخدمها تساهم إلى حد بعيد في تخفيض أو تضخيم حجم التكاليف ،تحديد نوعية المنتجات مما تساهم في تدنية أو تعظيم مستويات الأداء،وعليه يجب على المؤسسة متابعة التطورات التكنولوجية والتنبؤ بها.

*العوامل البيئة:أي الخصائص البيئية للمنطقة الجغرافية التي تنشط بها المنظمة ،خاصة ما تتعلق بالمتغيرات المناخية والتي كثيرا ما تؤثر على أداء العديد من الصناعات .

*العوامل القانونية :تشمل مجموعة القوانين التي تؤطر نشاط المنظمة سواء بصفة مباشرة أوغير مباشرة ،مثل قوانين المستهلك ،قوانين المنافسة ومنع الإحتكار...الخ .

2 العوامل الداخلية : تتمثل العوامل الداخلية في مختلف المتغيرات الناتجة عن تفاعل عناصر المنظمة الداخلية والتي تؤثر على أدائها ،وتتميز هذه العوامل بكثرتها وبالتالي صعوبة حرصها ،ومن أبرز هذه العوامل أو المتغيرات هي :

*العوامل التقنية [2]:وهي مختلف القوى و المتغيرات التي تربط بالجانب التقني في المؤسسة ،وتضم على الخصوص مايلي :

*نوع التكنولوجيا سواء المستخدمة في الوظائف الفعلية أو المستخدمة في معالجة المعلومات .

*نسبة الاعتماد على اللآلات بالمقارنة مع عدد العمال ؛

*تصميم المنظمة من حيث المخازن ، الورشات ،تجهيزات واللاآلات ؛

*نوعية المنتوج وشكله ومدى مناسبة التغليق له ؛

التوافق بين منتجات المنظمة ورغبات طالبيها ؛

*التناسب بين طاقتي التخزين والإنتاج في المؤسسة ؛

1- نادية سعودي ،مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسير في قياس وتقيم أداء البنوك التجارية الجزائرية ، أطروحة دكتورة في بنوك مالية ومحاسبة جامعة محمد بو ضياف بالمسيلة ،2017-2018 ،ص

2-عبد المليك مزهوة ، "الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقيم" ،مجلة العلوم الإنسانية ،العدد1 ،كلية الحقوق والعلوم الإنسانية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2001 ،ص93 ،

* نوعية المواد المستخدمة في عملية الإنتاج ؛

*مستويات الأسعار ؛

*الموقع الجغرافي للمنظمة ؛

*الهيكل التنظيمي :الإطار الرسمي الذي يحدد درجة التخصص وتقسيم العمل بين وحدات والأفراد ،وعدد المجموعات الوظيفية ،وكذا عدد المستويات الإدارية ،ولمن يتبع كل شخص ومن أهم الأشخاص الذين يتبعون له ،وما هي السلطات و مسؤوليات كل منهم ،وكيف يتم التنسيق بين وحداتهم أو قسامهم[1] .

*الموارد البشرية : مختلف القوى والمتغيرات التي تؤثر على استخدام المورد البشري في المؤسسة وتضم على الخصوص :

* هيكل القوى العاملة ؛

*نظام الاختيار و التعيين؛

*التدريب والتأهيل التنمية؛

*نظام الأجور و المكافآت ؛

* نظم تقيم الأداء.

المطلب الثاني : تقيم الأداء البنكي

أولا :تعريف تقيم الأداء البنكي

حاول الباحثين في هذا الموضوع الوصول إلى تعريف شامل ومتكامل لعملية تقيم الأداء،ولهذا تعددت المفاهيم واختلفت في محتواها وهدفها ومن بيمن هذه تعاريف نذكر منها :

التعريف الأول :يمكن تعريف عملية تقييم الأداء بالنسبة للبنوك التجارية بأنها التعرف على مدى تحقيق هذه البنوك لأهدافها الأساسية في إطار قيامها بوظيفتها كوسيط مالي ،وتتلخص هذه الأهداف في تعبئة وجذب مدخرات من خلال سياسة تنمية الودائع باعتبارها المصدر الرئيسي لموارد البنك ،ثم إعادة توظيف هذه الموارد من خلال سياسة الإقراض والتي تشكل العنصر الأساسي لاستخدمات البنك ،وذلك بغية تحقيق القدر الملائم من الربحية [2].

التعريف الثاني : وظيفة إدارية إلى جانب الوظائف الأخرى من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة ،وهذه الوظيفة تمثل الحلقة الأخيرة من سلسلة العمل الإداري المستمر ،وتشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة للتأكد من أن النتائج تتحقق على النحو المرسوم بأعلى درجة من الكفاءة[3] .

التعريف الثالث : عملية تقيم الأداء هي دراسة شاملة للمؤسسة ، أو المشروع من عدة زوايا والتي تساعد على ترشيد قراراتها في المستقبل[1] .

1-أحمد السيد النجار وآخرون ،قياس وتقيم الأداء كمدخل لتحقيق جودة الأداء المؤسسي ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،2009 ،ص ص15 ،16 .

2-سليمان ناصر ،التسير البنكي (إدارة الأصول) ، ط1 ،مرجع سبق ذكره ،ص 35 .

3-صلاح الدين حسن السيسي ،نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية ،ط1 ،دار الوسام للطبع والنشر ،لبنان ،1998 ،ص22 .

ومن خلال التعاريف السابقة لتقيم الأداء نستنتج أن :تقيم الأداء في البنوك التجارية هو تشخيص لنقاط القوة ونقاط الضعف ،بحيث يساهم هذا التشخيص في بناء وصياغة مخطط قرارات إدارة أصول وخصوم البنك .

ثانيا :مجالات تقييم الأداء البنكي

تشمل عمليات تقيم الأداء في البنوك المجالات التالية [2]:

1) تقييم أداء البنك كوسيط مالي : يشمل هذا المجال تقييم نشاط البنك وكفاءته في تجميع الموارد واستخداماتها ،أي أنه يتضمن ما يلي :

*تقييم أداء البنك في تجميع الأموال :ويتم تقييم كفاءة البنك في هذا المجال من خلال المعايير التالية :

-مدى قيام البنك بدعم موارده الذاتية خلال السنة محل التقييم ؛

- مدى مساهمة البنك في تجميع الودائع التي تشكل أهم مورد ؛

- مدى مساهمة البنك في تجميع المدخرات الأفراد ؛

-مدى نشاط البنك في نشر الوعي الادخاري وانجذاب العملاء جدد مع المحافظة على المدخرين الحاليين وعلى مدىالانتظام في الادخار .

*تقييم كفاءة البنك في استخدام الأموال : ويتم الحكم على كفاءة البنك في هذا المجال من خلال المعايير التالية :

-مدى التغير في البنود التي تمثل استخدامات وتوظيف الأموال في البنك ؛

- نسبة كل موع من الأنشطة البنكية إلى مجموع أنشطة البنك ؛

- مدى كفاءة البنك في تحقيق الأهداف الأساسية من خلال استخدام وتوظبف الأموال (تحقيق أكبر عائد ، السيولة ، تخفيض حجم المخاطر) .

2) تقييم أداء البنك كوحدة إنتاجية :يتناول التقييم في هذا المجال نشاط البنك كنشاط إنتاجي يحقق عائدا من خلال العمليات والأنشطة التي يمارسها ، أي أن التقييم في هذا المجال يضم المعايير التالية :

-مدى كفاءة البنك في تأدية أنشطته المتعلقة بمكونات العملية الإنتاجية في البنك ، إيرادات العمولات ؛

- مدى كفاءة البنك في استخدام مدخلاته ، ويشمل هذا الجانب المخرجات لمختلف أنواع المدخلات ؛

- معدلات الاستثمار المباشر والاستثمار في المشروعات الإنتاجية .

3) تقييم أداء البنك من حيث الرقابة على العاملين ومراجعة الأعمال :

1-عبد الرحمن ثابت ،جمال الدين المرسي ،الإدارة الاستراتجية ،االدار الجامعية ،القاهرة ،2003 ،ص118 .

2-كريمة حفصة ،أثر إدارة المخاطر الائتمانية على تحسين أداء البنوك التجارية دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي (وكالة أم البواقي) ، مذكرة مكملة ضمن متطلبات ماستر أكاديمي في علوم التسير ،جامعة أم البواقي ، السنة الجامعية 2015 ، ص 49 -50 .

تعتبر الرقابة خط دفاعي أساسي تستخدمه إدارة البنوك في توجيه العاملين بالاتجاه الذي يحقق السياسات البنكية التي تتبناها ، لذا تلجأ الإدارة إلى إتباع العديد من الإجراءات الوقاية للوقوف دون وقوع جرائم الاختلاس والتقصير ، وتعمل على استخدام سياسة فعالة في إدارة الموارد البشرية تتمثل في الاعتناء بعملية الاختيار والتعيين ، واستخدام أنظمة تدريبية خاصة تنمي القدرات العاملين في المجالات البنكية كافة .

وتقوم البنوك أيضا بإعداد كتيبات تتضمن خطوات العمل لمختلف العمليات ، حيث تتضمن هذه الكتيبات وصفا للإجراءات التي تتبع في كل عملية من عمليات البنك لتكون

بذالك معايير للمراجعة الداخلية في البنك ، ومن ثم تصبح أدوات لتقييم أداء العاملين

وعمليات مراجعة الأعمال في البنك

ثالثا : أهمية تقييم الأداء البنكي :

لتقييم الأداء في البنوك التجارية أهمية بالغة تتجلى من خلال اللآتي [1]:

- يبين تقييم الأداء في بنوك التجارية قدرة البنك على تنفيذ مخطط له من أهداف من خلال مقارنة النتائج المتحققة مع المستهدف منها والكشف عن الانحرافات واقتراح المعالجات اللازمة لها ، مما يعزز أداء البنك التجاري بمواصلة البقاء والاستمرارية في العمل .

- يساعد تقييم الأداءفي الكشف عن التطور الذي يحققه البنك التجاري في مسيرته نحو الأفضل أو نحو الأسوأ ،وذلك عن طريق نتائج الأداء الفعلي زمنيا في البنك من مدة إلى أحرى ، ومكانيا بالبنوك الأحرى .

- يظهر تقييم الأداء المركز الاستراتيجي للبنك التجاري ضمن إطار البئة القطاعية الذي يعمل فيها ، ومن ثم تحديد الأولويات وحالات التغيير المطلوبة لتحسين المركز الاستراتيجي للبنك .

- تساعد عمليو تقييم الأداء في الإفصاح عن درجة المواءمة والانسجام بين الأهداف والاستراتجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للبنك التجاري .

- يقدم تقييم الأهداف صورة شاملة لمختلف المستويات الإدارية عن أداء البنك التجاري ،وتحديد دوره في الاقتصاد الوطني ، واليات تعزيزه .

- يوضح تقييم الأداء كفاءة تخصيص واستخدام الموارد المتاحة للبنك التجاري

- يساعد تقييم الأداء على تحقيق الأهداف المحددة في الخطط والعمل على إيجاد نظام سليم وفعال للاتصالات والحوافز .

- يعمل تقييم الأداء على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام المختلفة في البنك التجاري ، يساهم في تحسين مستوى الأداء فيه.

1-كريمة حفصة ،نفس المرجع ،ص 51 .

المطلب الثالث :نماذج تقييم الأداء المصرفي

تعتبر عملية تقييم الأداء المصرف عملية شاملة تستفيد منها إدارة المصرف وجميع الجهات المراقبة ، استخدمت عدة نماذج ،خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ،لقياس أداء المصارف ،منها ما يعرف بنظام (CAMELS) لترتيب المصارف من حيث الأداء ،ونموذج العائد على حقوق الملكية (ROE) الذي سيتم تطبيقه في هذه الدراسة ،كما تم في الفترة الحالية اعتماد مؤشر جديد لقياس أداء المصارف كبديل عن (ROE) وهو مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) وسنوضح مؤشر العائد على حقوق الملكية ، ونعطي فكرة موجزة عن مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة فيما يأتي :

أولا : نموذج العائد على حقوق الملكية :

أعتبر نموذج العائد على حقوق المكية لفترة طويلة ،مؤشرا متكاملا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة ، وقد استخدم هذا النموذج منذ بداية السبعينات في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف دايفيد كول ،كإجراء لتقييم أداء المصارف ،وذلك من خلال تحليل مجموعة من النسب يتم تلخيصها في عدة أشكال تمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح المصرف الخاصة بمخاطر تم اختيارها ، تتمثل أساسا في مخاطر الائتمان ،ومحاطر السيولة ، ومخاطر معدل الفائدة ، ومخاطر رأس مال ومخاطر التشغيل.[1]

ويمكن تلخيص مؤشرات هذا النموذج في مجموعتين من النسب ، مجموعة تتعلق بقياس العائد و الربحية ومجموعة تقيس المخاطر المختارة ، فيما يتعلق بالمجموعة الأولى يمكن توضيح العلاقة بين هذه المؤشرات من خلال نظام متكامل يعرف (بنظام ديبون – Dupont system) حيث يوضح هذا النموذج الأثر المزدوج للكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول أو مؤشر العائد الأصول (ROA) ،كما يبين قدرة الرافعة المالية (EM) على رفع العائد على حقوق الملكية (ROE) إلى مستوى

أعلى من العائد على الأصول .

يتحدد مؤشر العائد على الأصول (ROA) بمؤشرين هما :

-هامش الربح (PM) الذي يعكس مدى الكفاءة في الإدارة ومراقبة التكاليف .

– منفعة الأصول (AU) ويسمى استعمال الأصول ، حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال أو الاستعمال الأفضل للأصول ، أي إنتاجية الأصول .

– يقاس هامش الربح (PM) بعلاقة التالية :

هامش الربح =الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات .

- تقاس منفعة الأصول (AU) بالعلاقة التالية :

منفعة الأصول = إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول .

وعليه فإن :

1-محمد جموعي قريشي ،تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994 -2000 ،جزء الاول ،مقال في مجلة الباحث ، العدد الثالث ، جامعة ورقلة ، 2004 ، ص 91 .

العائد على الأصول = هامش الربح × منفعة الأصول

أي : UA × PM = ROA

العائد على الأصول = (الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات)× (إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول)

هذه الصيغة تركز الانتباه إلى مصدر الأداء الأفضل أو الأداء السيء (فمثلا) إذا حققت المؤسسة ما عائد على الأصول مرتفع فيكون سببه أنها أكثر كفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف وهو ما يعكسه مؤشر منفعة الأصول أو إنتاجية الأصول.

المساهمة الثانية لنموذج Dupont هي شرح وتوضيح العلاقة بين ROA وROE،حيث ينبع الفرق بين الاثنين من استخدام الرافعة المالية ،إذ عن طريق ضرب العائد على الأصول (ROA) بمضاعف حقوق الملكية (EM) أو ما يعرف بالرافعة المالية :

مضاعف حق الملكية = (إجمالي الأصول / حقوق الملكية)

فإنه يمكن حساب العائد على حقوق الملكية بالشكل التالي :

EM× PM ×UA = ROE

ويمتاز هذا النموذج بمرونة أكبر حيث يمكن تحليل كل إلى المؤشرات جزئية تعكس مجالات القرار بشكل تفضيلي . كما أن هناك نوع من التعامل في المؤشرات في ربط العلاقة بين العائد والمخاطرة ،كما هو الحال بالنسبة لمؤشر الرافعة المالية حيث يؤدي إلى رفع مستوى الربحية ويعكس مخاطر رأس المال .

أما المجموعة الثانية فهي مؤشرات لقياس المخاطر الرئيسية التي تواجه أي مصرف ويمكن التعبير عن هذه المؤشرات بنسبة بنسبة واحدة أو عدة نسب ، ويمكن تلخيص يعض النسب للمؤشرات في الجدول التالي :

الجدولرقم1مؤشرات العائد والمخاطرة

	النسب
مخاطر الائتمان	مخصصات خسائر القروض /إجمالي القروض
مخاطر السيولة	الودائع الأساسية /إجمالي القروض
مخاطر التشغيل	إجمالي المصاريف /عدد العمال
مخاطر سعر الفائدة	الأصول الحساسة للفائدة /إجمالي الأصول الخصوم الحساسة للفائدة /إجمالي الخصوم

مخاطر رأس مال	حقوق المساهمين /إجمالي الأصول

ثانيا : نموذج القيمة الاقتصادية المضافة

مع التطور الذي شهده النشاط المصرفي خلال العشريين الأخيرتين أصبح نموذج العائد على حقوق الملكية (ROE) لا يفي بغرض تقييم الأداء لكثير من البنوك خاصة الأمريكية ، حيث ظهرت مفاهيم جديدة تتعلق بإدارة المخاطرة والربحية منها على سبيل المثال : تحليل المدة ، ومحاسبة التكاليف المستندة للنشاط ، وتخصيص رأس المال استنادا إلى أسلوب القيمة المعرضة للمخاطرة ...وغيرها من المفاهيم المالية والمحاسبية . وبذلك تم اعتماد نموذج جديد يعرف بنموذج القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) ، والذي يعرف بأسلوب البدء من القمة إلى القاعدة في إدارة المخاطر .

وتقاس القيمة الاقتصادية المضافة بالمعادلة التالية :[1]

القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)= الربح العامل الصافي بعد الضريبة (NOPAT) – (رأس المال × تكلفة رأس المال)

حيث :

- الربح العامل الصافي بعد الضريبة: هو معيار للأرباح الاقتصادية
- رأس المال :القيمة الدفترية لجميع عناصر رأس مال و المتمثلة في : حقوق المساهمين ، مخصصات خسائر القروض (بعد طرح الضريبة المؤجلة) أي أرصدة ضريبة مؤجلة أخرى ، الشهرة المستهلكة .
- تكلفة رأس المال : يستخدم نموذج تأشير الموجود في الرأسمالية أي إما بيتا الفعلية (التاريخية) أو بيتا المتوقعة .

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

تنوعت الدراسات التي تناولت موضوع القروض المتعثرة وأثارها على أداء بنوك التجارية وذالك لأهمية هذا الموضوع،إلا أننا في هذا المبحث سوف نأخذ بعين الاعتبار بعض الدراسات السابقة التى تناولت مواضيع مشابهة ومقاربة للموضوع هذا .

المطلب الاول: عرض الدراسات السابقة

اولا: عرض الدراسات باللغة العربية

الدراسة الأولى: دعاء محمد زايدة ، التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني – دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة – ،مذكرة مجاستير في المحاسبة والتمويل ، الجامعة الإسلامية غزة ،2007 :

هدفت هذه الدراسة للتعرف على ظاهرة من أخطر الظواهر المصرفية التي تتعرض لها المصارف العاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني ، وهي ظاهرة تعثر التسهيلات الائتمانية وقد تم الحديث عن أهم المؤشرات المصرفية والمالية وأداء البنوك في الفترة مابين 2000 إلى 2005 ، وتم تعرف على حجم الديون المتعثرة ومخصصاتها في الجهاز المصرفي الفلسطيني من خلال عرض كشف الديون المصنفة ، وتضمنت هذه الدراسة أيضا استكشاف أسباب التعثر المصرفي من خلال استبيان الدراسة حيث تم توزيع 60 استبانة

[1] محمد جموعي قريشي ، مرجع نفسه ،ص92

على عينة الدراسة المتمثلة بمتخذي القرار الائتمان في المصارف العاملة في قطاع غزة ، وتم الخروج بمجموعة من التوصيات كان أبرزها :

- الاوضاع السياسية والاقتصادية المتردية ، بعيدا عن الاسباب الائتمانية الاخرى ساهمت بنسبة عالية في ارتفاع نسبة التعثر .
- انشاء صندوق لمعالجة الديون المتعثرة للحد من الخسائر الواقعة على بعض المصارف .

دراسة محمد براق ، خالد بن عمر : القروض البنكية المتعثرة ، الأسباب والحلول ، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة ، جامعة ورقلة / الجزائر ،2008 :

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد جملة من الأسباب المؤدية إلى تعثر القروض البنكية ، مع تقديم بعض الحلول المقترحة لها لتقليل منها وفي الآخير خرجت هذه الدراسة بمجموعة من النتائج كان أهمها :

1 يؤثر وصول القرض إلى مرحلة التعثر سلبا على حقوق البنك ويلحق به الضرر ويحرمه من قيد الفوائد المترتبة ضمن ايراداته ، لأن البنك يكون ملزما بتعليق قيد الفوائد غير العاملة ، كذالك فإن المخصصات التي يكونها البنك لمواجهة القروض المتعثرة تؤدي إلى تخفيض أرباح البمك .

2 قد ينجم تعثر القرض من سوء نية العميل أو وقوع أحداث خارجه عن سيطرة المقترض وإرادته .

وبناء على هذه النتائج ،فإنه يمكن اعتبار أفضل الطرق لمعالجة هذه القروض وهي أن يضع البنك خطة معقولة لتحصيل القرض من عميل تستند إلى قواعد ثابتة ومضمونة

الدراسة الثالثة: زغاشو فاطمة الزهراء ، اشكالية القروض المتعثرة – دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي (وكالة قسنطينة 50) ،مذكرة مجاستير تخصص إدارة أعمال ، جامعة قسنطينة 2 ، 2014 :

تطرقت هذه الدراسة إلى الوقوف على مداخل الاساسية في علاج القروض المصرفية المتعثرة ، وايجاد التدابير الكفيلة بالحد من تزايدها وتقليص انعكاساتها ، ومن ثم ايجاد وبحث الاسباب الحقيقية وراء تزايد هذه الظاهرة ما إذا كانت مسؤولية البنك المقرض ،العميل المقترض أو عوامل خارجية تتعدى نطاق طرفي العملية الائتمانية ، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي للإحاطة بمختلف عناصر الإشكالية ، حيث تم تطبيق هذه الدراسة النظرية على عينةمن البنك الجزائر الخارجي (وكالة قسنطينة50)

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن لايمكن القول بوجود صيغة واحدة وجاهزة ومتكاملة من الحلول لجميع حالات الاقراض المتعثر ، نظرا لإختلاف وتمايز نوعية هذه القروض ، لكن أنجح حل لعلاج هذه الظاهرة كون من قبل الحلول الوقائية ، لتدنية تعرضات البنوك للتعثر وتجنيبها التكاليف الناجمة عنه ، وذلك من خلال محاولة التنبؤ بسلوك المقترضين اعتمادا على قياس احتمالية تعثرهم وتأخرهم عن السداد ،بالاعتماد على قواعد معلومات توفر مؤشرات الإنذار مبكر.

الدراسة الرابعة: بن مداني صديقة ، انعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنوك التجارية الجزائر –دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر – ، أطروحة دكتوراه تخصص بنوك ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، 2017 :

هدفت الدراسة لتعرف على ظاهرة تتعرض لها البنوك التجارية في الجزائر ،آلا وهي القروض المتعثرة (القروض غير العاملة) ،وتم استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري لعرض أبعاد هذه المشكلة وأسبابها وانعكاساتها على أداء البنوك التجارية ،كما تم

تطبيق الدراسة النظرية على عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائرد وذلك بالاعتماد على الاستبيان كأداة رئيسية في الدراسة لتحديد أكثر الأسباب التي تسبب في تعثر القروض مصرفية في الجزائر

وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج أهمها أن البنوك الجزائرية تعاني من انعكاسات سلبية القروض متعثرة، وطرحت الحلول المناسبة لتفادي خطر هذه الانعكاسات ومن بين هذه الحلول أن تحرص البنوك على انتهاج سياسات ائتمانية سليمة عند منح القروض أو إنشاء مؤسسات أو صناديق خاصة تمول بمشاركة كبار المستثمرين .

الدراسة الخامسة: سومية لطفي،انعكاسات تعثر القروض على أداء البنوك التجارية والنشاط الاقتصادي، صندوق النقد العربي الدائرة الاقتصادية والفنية ،18 اكتوبر 2017:

بينت الدراسة انعكاسات القروض المتعثرة على أداء البنوك التجارية والنشاط الاقتصادي ، كتقرير من صندوق النقد العربي في أكتوبر 2017 ، واتفقت الدراسة مع سابقيها على الانعكاسات السلبية للقروض المتعثرة و ضرورة معالجتها ، كما أضافت خطرها على النشاط الاقتصادي مبينة أهمية القطاع المصرفي في النشاط الاقتصادي

الدراسة السادسة: جمال قاسم حسن، القروض المتعثرة وآثارها على القطاع المصرفي في الدول العربية، مجلة الدراسات الاقتصادية العدد 56 ، صندوق النقد العربي ، 2019 :

تهدف الدراسة إلى تقييم أثر القروض المتعثرة على القطاع المصرفي في الدول العربية من خلال تقدير دالة خطية باستخدام طريقة المربعات الصغرى لقياس أثر القروض المتعثرة على بعض مؤشرات القطاع المصرفي في عدد من دول العربية التي تتوفر حولها بيانات كافية وهي :الأردن ، الإمارات والبحرين ،وتونس ،والجزائر ،والسعودية ، والسودان ،و عمان ، وقطر ،و الكويت ولبنان ، وليبيا ،ومصر ،والمغرب ،وموريتانيا للفترة الزمنية (2000 -2017) ، إضافة إلى تقدير العلاقة بين نسبة القروض المتعثرة وصافي أرباح البنوك التجارية باستخدام الأثر الثابت والعشوائي للسلاسل الزمنية المقطعية للفترة الزمنية (2000 -2017) ، اعتمدت الدراسة على البيانات الواردة إلى صندوق النقد العربي من خلال استبيان الذي وزع على البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية، وفي الأحير توصلت هذه الدراسة إلى أن :

- التأكيد على الآثار السلبية للقروض المتعثرة على البنوك التجارية بوجه عم ، إضافة أثرها العكسي على صافي أرباح المصارف التجارية .
- التأكيد على الآثار السلبية للقروض المتعثرة على معدلات النمو .
- ضرورة توفير المخصصات المالية اللازمة من أجل مواجهة الحالات الطارئة .

ثانيا :عرض الدراسات السابقة باللغة اجنبية

الدراسة الاولى : NursianaAdinoto (2017) .Effect of Non-Performing loans to Profitability of Banks . Indonesia . International Journal of Applied Business and EconomicResearch .

حول أثر القروض المتعثرة على ربحية البنوك المدرجة في بورصة اندونيسيا، المتغيراتالتالية: نسبة القروض المتعثرة ، ومعدل التضخم ،والناتج المحلي الإجمالي ،وهامش الصافي الفائدة ، وصافي الربح ،وصافي الأصول ، والعائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول .

أظهرت نتائج الدراسة عدم معنوية التضخم والناتج المحلي الاجمالي من الناحية الإحصائية في تفسير القروض المتعثرة بالرغم من الاتجاه الصحيح لإشارة المتغيرين . في حين تبين الدراسة أن مؤشر نسبة القروض المتعثرة له تأثير معنوي من ناحية الإحصائية على صافي أرباح البنوك ، والعائد على حقوق الملكية وصافي الأصول .

الدراسة الثانية: Donald . Beaver (1996)، financial ratios as predictors of failure ، journal of accounting research .

وضع الباحث نموذج لتعثر الشركات بطريقة التنقيط ، حيث اعتمد بيفر في تجربته على تحليل أحادي البعد للنسب المالية المدروسة ، وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية ، وقد أجريت الدراسة على عينة من 158 مؤسسة من نفس القطاع ، منها مؤسسة 79 مؤسسة سليمة و 79 مؤسسة عاجزة ، معتمدا على المعلومات الخاصة خلال الفترة 1954- 1964 .

اختار بيفر 30 نسبة مالية على أساس الأكثر تعبيرا عن الوضعية المالية للمؤسسة ، وتوصلت الدراسة في الأخير إلى تحديد النسب الأكثر دلالة على الملاءة المالية ، والتي تمكن التنبؤ بحالة إفلاس المؤسسة وهي :

X1: تدفق النقدي / مجموع الديون .

X2 : مجموع الديون / مجموع الأصول .

X3 : رأس المال العامل / مجموع الأصول .

الدراسة الثالثة :دراسة صدرت عن مكتب مراقب الحسابات العامة الأمريكية ، أشار MeConnell (1998)فيها إلى تعليمات مراقب الحسابات العامة في النصف الثاني 1988 ، التي تسعى إلى مواجهة تعثر الديون قبل حدوثها ، وإنهاء ضعف معايير تقديم القروض المالية ، فقد طالب المراقب من مفتشي الحسابات في واشنطن بضرورة التدقيق والتحري بجدية وحزم كبيرين في التسهيلات التي تمنحها المصارف التجارية ، وبينت هذه الدراسة أن هذه المطالب جاءت ضمن سلسلة من الإجراءات لإنهاء ضعف معايير منح القروض ، وقد أيد هذا القرار عدد من مدري المصارف في واشنطن ، إذ أكدوا بأن المصارف كانت تحت ضغط تنافسي لتخفيض معايير التسهيلات الائتمانية ، وقد جاء ليؤثر في قرارات مديري المصارف ، فبناء على هذه السياسة الجديدة ، يجب على مفتشي المصارف المحلية تحديد القروض الضعيفة التي يمكن ألا تسدد والتي محتما ان يتعرض مقترضوها إلى الإفلاس ، وقد أشارت الدراسة إلى أن مراقب الحسابات بين أن المشكلات التي غالبا ما تواجه المفتشين ، تتضمن الإفراط والمبالغة في تحديد مواعيد استحقاق القروض ، وعدم كفاية رأس المال ، وقلة الضمانات المقدمة من المقترضين ، ويجب على المفتشين أيضا أن يبينوا مدى تكرار ابتعاد المصرف عن سياساته الائتمانية المكتوبة ، وذلك من اجل معرفة عدد القروض التي منحت بناء على تقديرات موظفي التسهيلات الائتمانية ، كما تتطلب هذه السياسة الجديدة من مفتشي المصارف تحديدا أي مؤشرات لوجود مخاطر ائتمانية في قروض تم الموافقة على منحها .

المطلب الثاني : الفرق بين الدراسات السابقة

الجدولرقم2أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة

أوجه الإختلاف والتشابه بين الدراسات السابقة	عنوان الدراسة	مكان وزمان الدراسة	الأدوات والمنهج المستخدم	نتائج الدراسة

دراستنا	القروض المتعثرة وآثارها على أداء البنوك التجارية	البنك الجزائر الخارجي وكالة تقرت (2017 -2019	المنهج الوصفي ، استخدام Eviews9،SPSS	لم تأثر القروض المتعثرة على الأداء البنك الجزاءر الخارجي في فترة الدراسة هذا ما اثبتتها الدراسة الاحصائية : قيمة المحسوبة أكبر من قيمة المجدولة ومعامل الارتباط R موجب ، أي لاتوجد علاقة بين مؤشرات الأداء والقروض المتعثرة
بن مداني صديقة	انعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على آداء البنوك التجارية في الجزائر	عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر 2009-2014	المنهج الوصفي ،استبيان تم تحليله إحصائيا باستخدام برنامج SPSS	لايمكن ضبط الحجم الحقيقي للقروض مصرفية المتعثرة في البنوك التجارية في الجزائر ، كما أن اسباب التعثر تعود بدرجة كبيرة للمقترضين
زغاشو فاطمة الزهراء	إشكالية القروض المتعثرة	البنك الجزائر الخارجي وكالة (قسنطينة50 2008-2012	المنهج الوصفي	وضع البنك الجزائر الخارجي (وكالة قسنطينة 50) بعض الإجراءات الداخلية خاصة بالبنك ذات الاسهام الكثير من الحد من حدوث القروض المتعثرة
دعاء محمد زايدة	التسهيلات الإئتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني	المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة 2000-2005	المنهج الوصفي ،استبيان تم تحليله احصائيا باستخدام برنامجSPSS	ضرورة تبني المصرف العاملة في فلسطين انشاء صندوق لمعالجة الديون المتعثرة للحد من خسائر
جمال قاسم حسن	القروض المتعثرة وآثارها على القطاع المصرفي في الدول العربية	القطاع المصرفي في الدول العربي – 2000-2017	استخدام منهجية الأثر الثابت والعشوائي لسلاسل الزمنية مقطعة ، استبيان	التأكد من الاثار السلبية للقروض المتعثرة على البنوك بوجه عام ،إضافة أثرها العكسي على صافي أرباح المصارف التجارية
سومية لطفي	انعكاسات تعثر القروض على أداء البنوك التجارية والنشاط الاقتصادي	القطاع المصرفي لعدد من الدول العربية 2007-2015	نموذج السلاسل الزمنية مقطعة ،نموذج الأثر الثابت والعشوائي ، نموذج الانحدار الخطي المتعدد وCAMELS	الانعكاسلت السلبية للقروض المتعثرة وضرورة معالجتها كما أضافت خطرها على النشاط الاقتصادي مبينة أهمية القطاع المصرفي في النشاط الاقتصادي
NursianaAdinot	أثر القروض المتعثرة على ربحية البنوك مدرجةفي بورصة اندونسيا			عدم معنوية التضخم والناتج المحلي الاجمالي في تعبير عن

				القروض المتعثرة بل تؤثر على صافي ارباح البنوك
Donald Beaver	Financial ratios aspredietorsoffailuve	1964- 1954	طريقة التنقيط ، التحليل احادي البعد	تحديد النسب التعثر الدالة على الملاءة المالية والتي تمكن التنبؤ بحالة افلاس

المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

حاولت الدراسات السابقة إعطاء فكرة مفصلة عن طبيعة مشكلة القروض المتعثرة، واستعراض أهم العوامل المؤثرة في هذه المشكلة والملاحظ أن جميع الدراسات السابقة كشفت عن الأسباب والحلول، بشكل عام وتراوحت الأسباب مابين أسباب ترجع إلى طبيعة سياسية البنك في قراره لمنح الائتمان وكانت هذه الأسباب هي الأسباب المهمة في الدرجة الأولى ، وأسباب أحرى تتعلق بالعميل من حيث قوة أوضعف المركز المالي ،وأسباب إدارية ،

أما في هذه الدراسة فسوف نبحث إنشاء الله عن أسباب أحرى لم تعرضها الدراسات السابقة ،وربما تكون ذات أثر جوهري في تفاقم مشكلة القروض المتعثرة ، في ظل الخصوصية التي يعيشها الجهاز المصرفي الجزائري .

لكن الملاحظ هو اختلاف نتائج التي تم توصل إليها في هذه الدراسات ودراستنا ، تبعا اختلاف أساليب التحليل واختبار الفرضيات

خلاصة الفصل الاول:

لقد تم في هدا الفصل تحديد مفهوم الاهم واخطر مشكلة قد تواجهها البنوك التجارية ، وهي تعثر القروض المصرفية واسبابها التي تعود الاحد الاطراف، البنك او المقترض او العوامل الخارجة عن نطاق كل من البنك والمقترض كما تضمن هدا الفصل مراحل التعثر ولهدا وجب على البنك ان يدرس هده المشكلة من كل جوانبها، حتى يتمكن من تفادي حدوث اي ازمة تعيق نشاطه المصرفي الانه من الضروري الاهتمام بالطرق الوقائية لتفادي خطر هده المشكلة، والتوصل للطرق العلاجية لها للتخفيف منها قدر الامكان وباقل الخسائر الممكنة، وبعض التجارب الدولية والمحلية،و تطرقنا الى اداء البنوك التجارية .

الفصلالثاني

الدراسة التطبيقية

ببنك الجزائري الخارجي BEA وكالة تقرت

تمهيد:

لإلمام أكثر بدراسة الميدانية قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين ، المبحث الأول نتطرق فيه إلى الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة ،وتم تقسيمه إلى مطلبين المطلب الأول بعنوان الطريقة المتبعة في الدراسة الميدانية ، أما المطلب الثاني سنتطرق إلى الأدوات المستخدمة في الدراسة ، أما المبحث الثاني فكان بعنوان تحليل ومناقشة معالجة البيانات المجمعة من القوائم المالية وتم تقسيمه إلى مطلبين ،الأول نتطرق فيه إلى عرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها ،أما الثاني فنحاول من خلاله تحليل ومناقشة نتائج الدراسة.

وسنحاول معرفة القروض المتعثرة وتأثيرها على أداء البنك الجزائر الخارجي وكالة تقرت ، خلال الفترة 2017 – 2019

المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية

سنوضح في هذا المبحث الطريقة المتبعة في جمع بيانات الدراسة من مجتمع العينة ، وأدوات الدراسة ، متغيرات الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة في ذلك

المطلب الأول : الطريقة المتبعة في الدراسة الميدانية

يتناول هذا المطلب فرعين من خلال اختيار عينة الدراسة ، وطريقة جمع البيانات وتحديد متغيرات الدراسة .

أولا–اختيار عينة الدراسة

تتمثل عينة الدراسة في البنك الجزائر الخارجي ، وقيدت الدراسة بما هو متوفر من بيانات ومعلومات حول البنك الجزائر الخارجي وكالة تقرت .

01. نشأة وتأسيس البنك الجزائر الخارجي

تاسيس هدا البنك بمرسوم رقم 204/67 المورخ في 06اكتوبر 1967، تم انشاؤه على انقاض بنوك اجنبية هي : (– القرض الليوني– الشركة العامة – قرض الشمال – البنك الصناعي للجزائر والمتوسط – بنك باركليز) و يعتبر تاسيسه بمثابة الحلقة الاخيرة من سلسلة اجراءات التاميم المصرفي ، وهوبنك ودائع ملك للدولة وخاضع للقانون الجزائري ، تتمثل وظائفه الاساسية في تسهيل عملية تنمية العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والدول الاخرى وهو يمنح الاعتمادات عن الاستيراد ويقدم ضمانات للمصدرين لتسهيل مهمتهم للتصدير، ويضع اتفاقات مع البنوك الاجنبية، وقد توسعت عمليات هدا البنك مند سنة 1970 بعدما قررت الشركات الصناعية الكبرى في ميادين المحروقات فتح حسابات لديه وتلتها الشركات الكيماوية و البتروبحري وشركات مواد البناء وهو الذي يمدها بالقروض ، وللبنك الخارجي الجزائري 47فرعا في كل الولاية.

وبهذا استكملت الجزائر عملية التاميم كما الغت الرخصة التي كانت تتمتع بها البنوك الاجنبية في 1 نوفمبر 1967 وبذلك احتكرت البنوك الجزائرية كل العمليات المصرفية .

ومن مهامه:

الشكلرقم2الهكيل التنظيمي لبنك الجزائري الخارجي BEA الجزائر

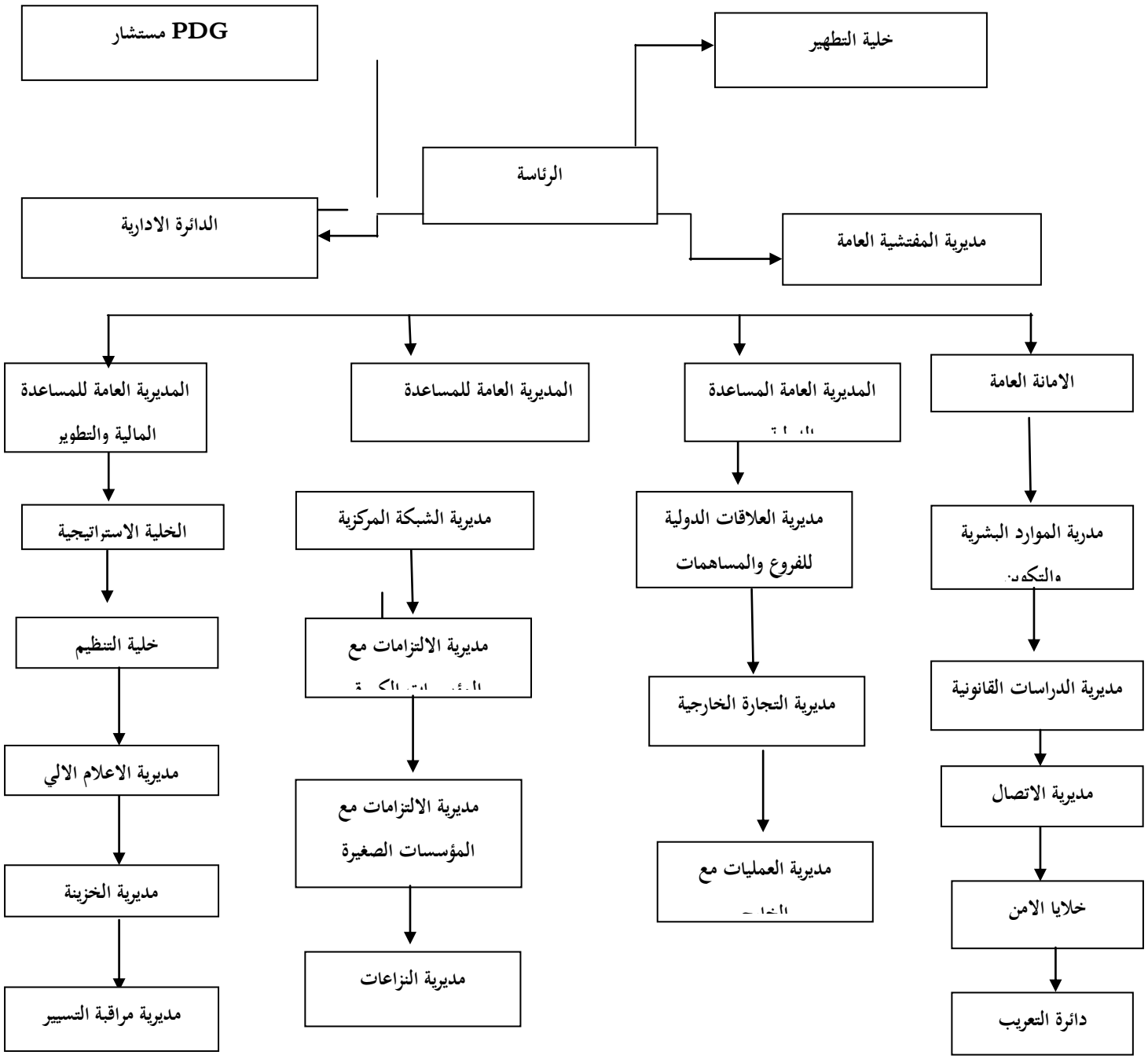

المصدر: بنك الجزائر الخارجي- وكالة تقرت –

*الهيكل التنظيمي لوكالة تقرت

تتواجد بالوكالة المصالح التالية:

1) مصلحة المنتجات البنكية:

تقوم هذه المصلحة بعدة مهام نذكر منها:

- عمليات الصندوق: تقوم بعمليات السحب والدفع وعمليات التحويل.
- المحفظة المالية : تقوم بعمليات المقاصة .
- مصلحة العلاقات الخارجية : من بين المهام الرئيسية التي تؤديها هذه المصلحة هي :
  - عمليات السحب والدفع بالعملة الصعبة .
  - التحصيلات بالعملة الصعبة .
  - عمليات التجارة الخارجية (التصدير والاستيراد).

2) مصلحة التسيير الاداري:

تتولى هده المصلحة المهام التالية :

- تسيير موارد الوكالة
- الاهتمام بالتنظيم والرقابة
- التسيير الالي للعمليات.

3) مصلحة الالتزامات :

تقوم هده المصلحة بعدة مهام ندكر منها ما يلي:

- مصلحة متابعة الالتزامات :تعمل هده المصلحة على مايلي:
  - دراسة القروض.
  - دراسة التعهدات القانونية والتحصيل.
  - الاهتمام بقضايا المنازعات .
  - القيام بدراسات ميدانية للتاكد من سلامة طلب القرض.
  - اجراء المقابلات مع العملاء ،والتفاوض معهم على مختلف النقاط الخاصة بطلب القرض.
  - العمل على تكوين ملف وتحليله وتسيير الملفات وطلبات القروض من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية والفردية والاعمال الحرة.
  - اعداد الاحصائيات الخاصة بالوكالة.
- قسم متابعة الموارد:تقوم بمتابعة الاستحقاقات (القروض والفوائد).
- قسم المنازعات:من اهم الاعمال التي تقوم بها :
  - المحافظة على الملفات القانونية للزبائن.
  - تسيير الملفات للوكالة .
  - تكوين وتسيير ومتابعة ملفات المنازعات.

4) مصلحة العلاقات مع الزبائن :

وتقوم بمهام عديدة تتمثل في:

- تحضير خطة عمل من اجل تحقيق الاهداف التجارية المسطرة.
- قرار قبول الدخول في علاقة جديدة مع اي زبون.
- تسيير ومتابعة استعمالات القروض.
- تحليل مردودية الزبائن.

5) الامانة العامة :

تقوم بتنظيم ادارة وشؤون المدير بشكل منظم ،استقبال الزبائن وارسال الرسائل الى البنوك الاخرى او المؤسسات الاخرى.

6) مركز المحاسبة :

ليست تابعة لمهام المدير،وانما تابعة لمديرية البنك الجزائري الخارجي مباشرة، حيث تقوم هده المصلحة باحصاء جميع المصالح الاخرى (لان كل مصلحة تقوم باحصاء يومي لحساباتهم).

7) المدير:

مهمته ادارة وتسيير البنك بكل مصالحه ،حيث يقوم باتخاد القرارات اللازمة .

ويمكن توضيح المصالح من خلال الشكل التالي :

الشكلرقم3الهيكل التنظيمي لبنك الجزائري الخارجي BEA وكالة تقرت

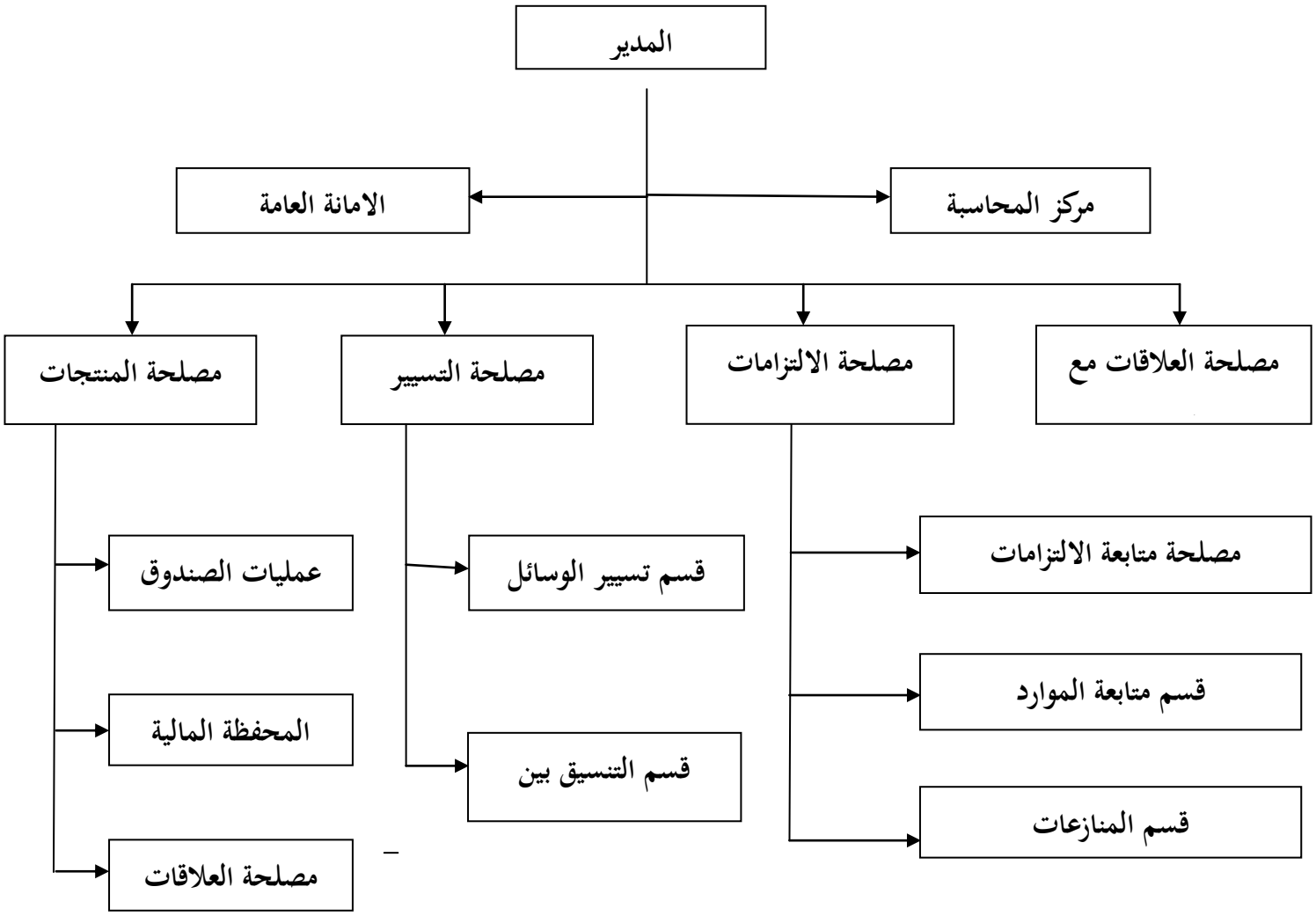

المصدر: بنك الجزائر الخارجي– وكالة تقرت –

ثانيا– طريقة جمع البيانات وتلخيص المعطيات

يتضمن الفرع الثاني الطريقة المتبعة لجمع البيانات من البنك ثم كيفية تلخيص المعطيات

01.طريقة جمع البيانات

لقد تم الاعتماد على مجموعة من البيانات ذات العلاقة بموضوع الدراسة ،وبغرض تنفيد أهداف الدراسة واختيار فرضياتها تم جمع المعطيات عن طريق ما يلي:

–المقابلة : وذلك للحصول على معلومات والمعطيات بغرض استخدامها في الدراسة ، حيث اعتمدنا على جمع القوائم المالية ، وتمت الدراسة على البنك الجزائر الخارجي وكالة تقرت

–الموقع الرسمي للبنك الجزائر الخارجي

.dzwww.bea

02. تلخيص المعطيات

تتمثل المعطيات المجمعة الخاصة بالدراسة بمؤشرات تقيم الأداء البنكي وممثل في دراستنا بمؤشرات التي تقيمربحية البنك محل الدراسة من أجل دراسة القروض المتعثرة وتأثيرها على أداء البنك الجزائر الخارجي وكالة تقرت من أجل معرفة مدى أهمية تطبيق هذه المؤشرات.

*المتغير المستقل (تفسيري x—) : وهويعبر عن القيم المسببة وتتمثل في القروض المتعثرة

*المتغير التابع (المفسر — y) :وهو يعبر عن القيم الفعلية أو الناتجة وهي:

أداء البنك ممثل في مؤشرات الربحية ومفسر ب العائد على حقوق الملكية ، العائد على الأصول ،معدل هامش الربح ،الرفع المالي

ثالثا- أنواع القروض التي يمنحها البنك الجزائر الخارجي وكالة تقرت :

إن من بين القروض التي يمنحها البنك الجزائر الخارجي لوكالة تقرت مايلي :

1) يقروض الاستغلالي : والتي تدخل ضمنه قروض تمويل الصفقات العمومية حيثث تبلغ مدته من سنة إلى18 شهرا ، ونفصلها فيما يلي :

أ)القروض الفعلية :في هذا نوع يقوم البنك بتقديم نوعيم من القرض :

*قرض التمويل المسبق :حيث يقو البنك بتقديم تسبيق بقيمة15 بمئة من مبلغ المشروع

*التسبيقات عم الديون الناشئة والمسجلة : حيث يقوم بتقديم ما نسبته 70 بمئة من فواتير الأشغال المنجزة

ب) الكفالات :وتشمل الكفالات التالية :

*كفالة ضمان حسن التنفيد:وتكون بعد التسليم المؤقت للمشروع أوجزء منه ،وقبل دفع أجر الزبون من طرف الإدارة ، ويكون أجلها بعد تسليم النهائي للمشروع ، وتكون قيمتها بنسبة 5 بمئة مباغ المشروع

*كفالة اقتطاع الضمان : حيث يقدم البنك كفالة لا تتجاوز قيمتها 15 بمئة من مبلغ المشروع

*كفالة دفع الاقساط : حيث يقدم البنك كفالة تتراوح قيمتها من 5 بمئة الى 15 بمئة من مبلغ المشروع

2) القرض المصغر : يقو البنك بمنح قروض في اجال سريعة ، تتكون من مبالغ صغيرة يتم تسديدها على المدى القصير او طويل وتكوم نسبة فوائد منخفظة مع ضمان يتكفل به صندوق الضمان من الاخطار الناتجة عن القرض المصغر.

المطلب الثاني :الأدوات والإجراءات المتبعة في الدراسة

ويتضمن هذا المطلب الأدوات المستعملة في الدراسة وكذالك الإجراءات المتبعة في الدراسة

أولا : الأدوات

-المؤشرات المالية والمحاسبية ، وذلك لاستخدامها في تحليل والمناقشة

-استخدام برنامج Excel في يعض الحسابات ، برنامج Eviews

ثانيا : الإجراءات المتبعة في الدراسة

تتمثل الإجراءات المتبعة في تحديد النموذج المستخدم في الدراسة ومدى أهمية تطبيقه في عينة الدراسة

تحديد النموذج المستخدم في الدراسة

يتمثل النموذج المستخدم في الدراسة بمعادلة الانحدار الخطي البسيط من أجل دراسة وتوضيح أثر القروض المتعثرة على أداء البنك الجزائر الخارجي (وكالة تقرت) .

*نموذج الانحدار الخطي البسيط:

هو عبارة عن أسلوب إحصائي يقوم بصياغة أثر عدة ظواهر مؤثرة على ظاهرة معينة على شكل دالة رياضية بغرض توقع قيم غير معروفة لها ، وتسمى الدالة الرياضية المصاغة باسم دالة الانحدار وتكون على شكل التالي

$Y=B0+B1x$

حيث أن :

Y : تمثل متغير ويشير إلى مؤشر الربحية التي اخترنا منه أربع مؤشرات

B0 : متغير ثابت

B1 : معاملات المتغيرات المستقلة

X: يشير إلى القروض المتعثرة

المبحث الثاني :نتائج ومناقشة الدراسة

يتضمن هذا المبحث دراسة حالة البنك الجزائر الخارجي (وكالة تقرت) ، وسنحاول من خلاله عرض نتائج ومناقشتها

المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة

من خلال هذا المطلب سنقوم بعرض النتائج

بناء على معلومات المتحصل عليها من البنك خلال الفترة (2017 – 2019

الجدولرقم3العائد على حقوق الملكية:

السنوات	2017	2018	2019
صافي الدخل	57365644936.72	76775609740.65	62548353013.24
حقوق الملكية	313635627392.4	365301013570.69	397294195693.51
العائد على حقوق الملكية	%18.29	%21.01	%15.74

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات البنك

من خلال هدا الجدول يتضح لنا ان نسبة العائد على حقوق الملكية خلال سنوات الدراسة2017-2019 تفوق النسبة النموذجية او المثلى لها اي أكبر من 15% مما يعني كفاءة البنك في استغلال اموال الملاك والقدرة على توليد الارباح.

الجدولرقم4العائد على الاصول:

السنوات	2017	2018	2019
صافي الدخل	57365644936.72	76775609740.65	62548353013.24
اجمالي الاصول	3122177721501.37	3297324991951.42	3262369201869.98
العائد على الاصول	%1.83	%2.32	%1.91

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على المعطيات البنك

يوضح لنا الجدول التالي نسبة العائد على الاصول خلال ثلاث سنوات تفوق النسبة النموذجية او المثلى والتي تساوي 1% مما يعني قدرة البنك على توظيف الاموال توظيف امثل.

الجدولرقم5معدل هامش الربح

السنوات	**2017**	**2018**	**2019**
صاف الدخل	**57365644936.72**	**76775609740.65**	**62548353013.24**
اجمالي الايرادات	**120887412751.17**	**143512075156.03**	**124213273272.24**
معدل هامش الربح	**%47.45**	**%53.50**	**%50.35**

المصدر:من اعداد الطالبتين بناءا على معطيات البنك

نلاحظ من خلال هدا الجدول ان نسبة الهامش على الربح شهدت تزايد خلال الفترة2017-2018بنسبة 47.45%-53.50% نتيجة ارتفاع صافي الدخل، بالنسبة لسنة 2019انخفضت بنسة طفيفة 50.35% نتيجة لتراجع صافي الدخل بسبب ارتفاع في التكاليف ولكن هذه النسب جيدة لبنك مما يعني على قدرة البنك في التحكم والسيطرة على مصاريفه.

الجدولرقم6الرفع المالي:

السنوات	2017	2018	2019
اجمالي الاصول	3122177721501.37	3297324991951.42	3262369201869.98
حقوق الملكية	313635627392.4	365301013570.69	397294195693.51
معدل الرفع المالي	9.95	9.02	0.82

المصدر: من اعدادالطالبتين بناءا على المعطيات البنك

نلاحظ من خلال الجدول ان متوسط معامل الرفع المالي في انخفاض خلال سنوات الثلاث حيث نلاحظ انخفاض طفيف سنة 2017-2018 ثم زاد هذا الانخفاض في سنة 2019 ويعود هذا الانخفاض الى تغيير نسبة مساهمة الاموال الخاضة في تمويل الاصول.

المطلب الثاني :مناقشة وتحليل نتائج الدراسة للبنك محل الدراسة

أولا: تحليل نتائج الدراسة الاحصائية:

1. العائد على حقوق الملكية :

الجدولرقم7Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	،926[a]	،858	،717	،01403824042

a. **Prédicteurs : (Constante)القروض المتعثرة**

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على مخرجات

يوضح الجدول معامل الارتباط كارل برسون بين المتغير التابع والمستقل حيث بلغت قيمته 0.926يدل وجود علاقة عكسية بين العائد على حقوق الملكية و القروض المتعثرة وكما بلغت قيمة معامل التحديد بلغت 0.858= R^2 0 أن القدرة التفسيرية لنموذج عالية اي ان متغير المستقل يفسر من تباين الحاصل في القروض المتعثرة ، وبلغ انحرافه المعياري و0,01403824042

الجدولرقم8تحليل تباين اختبار المعنوية(ANOVA)

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	،001	1	،001	6،058	،246[b]
	Résidu	،000	1	،000		
	Total	،001	2			

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على مخرجات

من خلال الجدول تحليل تباين اختبار معنوية حيث نلاحظ ان قيمة sigالتي تساوي 246،0 مما يفسر لنا ان الانحدار غير معنوي المتغير المستقل (القروض المتعثرة) والمتغير التابع العائد على حقوق الملكية خلال فترة الدراسة 2017-2019

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		B	Erreur standard	Bêta	T	Sig.
1	(Constante)	-،102	،116		-،875	،542
	القروض_المتعثرة	1،157E-13	،000	،926	2،461	،246

a. Variable dépendante : العائد_على_حقوق_الملكية

المصدر:من اعداد الطالبتين بناءا على مخرجات Eview

من خلال جدول المعاملات يوضح لنا معاملات الانحدار المعنوية وغيرمعيارية وخطأ المعياري و قيمة tمع قيمة الاحتمالية للاختبارات (الدلالة الاحصائية) ويمكن كتابة الدالة المعيارية كما يلي

نرمز للقروض المتعثرة بX: $Y= 0.926x$

وهذه المعادلة لايمكن التنبؤ بها ، اما معادلة الانحدار غير معيارية

$Y= _0.102+1.157^{E}-13(x)$

وهده المعادلة يمكن التنبؤ بها مستقبلا بالنسبة لتباين وبالنسبة لمتغير وبالنسبة لsig.

0.542ا يوجد دلالة يوجد تأثير بالنسبة لعائد على حقوق الملكية.على القروض المتعثرة

من خلال الجدول 1 و2و3 نلاحظ أن .. يدل وجود علاقة عكسية بين العائد على حقوق الملكية و القروض المتعثرة وكما بلغت قيمة معامل التحديد بلغت

R^2 =0.858

نتائج أثر القروض المتعثرة في العائد على الأصول

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	،504[a]	،254	-،491	،00321751229

a. **Prédicteurs** : (**Constante**) القروض المتعثرة

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على مخرجات Eview

يوضح الجدول معامل الارتباط كارل برسون بين المتغير التابع والمستقل حيث بلغت قيمته 0.504 يدل على عدم تأثير بين العائد على الاصول و القروض المتعثرة وقيمة معامل التحديد بلغت 0.254 ل Rمربع وقيمة ماعمل التحديد للمعدل – 0.491اي ان متغير المستقل يفسر من تباين الحاصل في القروض المتعثرة ، وبلغ انحرافه المعياري0.00321751229.

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	،000	1	،000	،341	،663[b]

	Résidu	,000	1	,000		
	Total	,000	2			

a. **Variable dépendante** : الاصول_على_العائد

b. **Prédicteurs** : (**Constante**)، القروض المتعثرة_

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على مخرجات Eview

من خلال الجدول تحليل تباين اختبار معنوية حيث نلاحظ ان قيمة sigالتي تساوي 0،663 اكبر من قيمة المجدولة 0.05بالتالي نقبل الفرض البديل H1 ونرفض الفرض الصفري H0 مما يفسر لنا ان الانحدار ليس معنوي لا توجد علاقة بين المتغير المستقل (القروض المتعثرة) والمتغير التابع العائد على الاصول اي ان القرض المتعثر لا يأثر على العائد على الاصول خلال فترة الدراسة 2017-2019.

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	,005	,027		,179	,887
	المتعثرة_القروض	6,294E-15	,000	,504	,584	,663

a. Variable dépendante : الاصول_على_العائد

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على مخرجاتEview

من خلال جدول المعاملات يوضح لنا معاملات الانحدار المعنوية وغير معيارية وخطأ المعياري و قيمة t مع قيمة الاحتمالية للاختبارات (الدلالة الاحصائية) ويمكن كتابة الدالة المعيارية كما يلي

نرمز للقروض المتعثرة ب X: Y=0.504x

وهذه المعادلة لايمكن التنبؤ بها ، اما معادلة الانحدار غير معيارية

Y= 0.005+6.294E-15 (x)

وهده المعادلة يمكن التنبؤ بها مستقبلا بالنسبة لتباين وبالنسبة لمتغير وبالنسبة لsig.

0.887اكبر من 0.05لا يوجد دلالة ولا يوجد تأثير بالنسبة لعائد على الاصول .

نتائج أثر القروض المتعثرة في هامش الربح

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,179[a]	,032	-,936	,04205505238

a. **Prédicteurs** : (**Constante**)، القروض المتعثرة_

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على مخرجاتEview

يوضح الجدول معامل الارتباط كارل برسون بين المتغير التابع والمستقل حيث بلغت قيمته 0.179يدل على عدم تأثير هامش الربح و القروض المتعثرة وقيمة معامل التحديد بلغت 0.032 ل Rمربع وقيمة ماعمل التحديد للمعدل -0.936 اي ان متغير المستقل يفسر من تباين الحاصل في القروض المتعثرة ، وبلغ انحرافه المعياري0.04205505238.

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	،000	1	،000	،033	،885[b]
	Résidu	،002	1	،002		
	Total	،002	2			

a. Variable dépendante : الربح_هامش

b. Prédicteurs : (**Constante**)، المتغرة_القروض

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على مخرجاتEview

من خلال الجدول تحليل تباين اختبار معنوية حيث نلاحظ ان قيمة sigالتي تساوي 0،885 اكبر من قيمة المجدولة 0.05بالتالي نقبل الفرض البديل H1 ونرفض الفرض الصفري H0 مما يفسر لنا ان الانحدار ليس معنوي لا توجد علاقة بين المتغير المستقل (القروض المتغرة) والمتغير التابع هامش الربح اي ان القرض المتعثر لا يأثر على هامش الربح خلال فترة الدراسة 2017-2019.

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		B	Erreur standard	Bêta		Sig.
1	(Constante)	،441	،348		1،268	،425
	المتغرة_القروض	2،567E-14	،000	،179	،182	،885

a. Variable dépendante : الربح_هامش

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على مخرجاتEview

من خلال جدول المعاملات يوضح لنا معاملات الانحدار المعنوية وغير معيارية وخطأ المعياري و قيمة t مع قيمة الاحتمالية للاختبارات (الدلالة الاحصائية) ويمكن كتابة الدالة المعيارية كما يلي

نرمز للقروض المتعثرة ب Y=0.179x:X

وهذه المعادلة لايمكن التنبؤ بها ، اما معادلة الانحدار غير معيارية

Y= 0.441 +2.567E-14 (x)

وهده المعادلة يمكن التنبؤ بها مستقبلا بالنسبة لتباين وبالنسبة لمتغير وبالنسبة لsig.

0.425 اكبر من 0.05لا يوجد دلالة ولا يوجد تأثير بالنسبة هامش الربح.

نتائج أثر القروض المتعثرة في الرفع المالي:

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	،753[a]	،567	،133	،81207548742

a. Prédicteurs : (**Constante**)، المتغرة_القروض

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على مخرجاتEview

يوضح الجدول معامل الارتباط كارل برسون بين المتغير التابع والمستقل حيث بلغت قيمته 0.753 يدل على عدم وجود علاقة بين الرفع المالي و القروض المتعثرة وقيمة معامل التحديد بلغت 0.567 ل Rمربع وقيمة ماعمل التحديد للمعدل 0.133 اي ان متغير المستقل يفسر من تباين الحاصل في القروض المتعثرة ، وبلغ انحرافه المعياري0.81207548742.

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	،862	1	،862	1،308	،457[b]
	Résidu	،659	1	،659		
	Total	1،522	2			

a. **Variable dépendante** : المالي_الرفع

b. **Prédicteurs** : (Constante)،القروض المتعثرة_

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على مخرجاتEview

من خلال الجدول تحليل تباين اختبار معنوية حيث نلاحظ ان قيمة sigالتي تساوي 0.457 اكبر من قيمة المجدولة 0.05بالتالي نقبل الفرض البديل H1 ونرفض الفرض الصفري H0 مما يفسر لنا ان الانحدار ليس معنوي لا توجد علاقة بين المتغير المستقل (القروض المتعثرة) والمتغير التابع الرفع المالي اي ان القرض المتعثر لا يأثر على الرفع المالي خلال فترة الدراسة 2017-2019.

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1،403	6،717		،209	،869
	المتعثرة_القروض	3،109E-12	،000	،753	1،143	،457

a. **Variable dépendante** : المالي_الرفع

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على مخرجاتEview

من خلال جدول المعاملات يوضح لنا معاملات الانحدار المعنوية وغير معيارية وخطأ المعياري و قيمة t مع قيمة الاحتمالية للاختبارات (الدلالة الاحصائية) ويمكن كتابة الدالة المعيارية كما يلي

نرمز للقروض المتعثرة بX:x Y=0.753

وهذه المعادلة لايمكن التنبؤ بها ، اما معادلة الانحدار غير معيارية

Y=1.403+3.109E-12 (x)

وهده المعادلة يمكن التنبؤ بها مستقبلا بالنسبة لتباين وبالنسبة لمتغير وبالنسبة لsig.

0.869 اكبر من 0.05لا يوجد دلالة ولا يوجد تأثير بالنسبة الرفع المالي.

نتائج أثر القروض المتعثرة في الأداء المالي:

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	،791[a]	،625	،251	،18819

a. **Prédicteurs** : (**Constante**)،المتغرة_القروض

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على مخرجاتEview

يوضح الجدول معامل الارتباط كارل برسون بين المتغير التابع والمستقل حيث بلغت قيمته 0.791 يدل على عدم تأثير بين الأداء المالي و القروض المتعثرة وقيمة معامل التحديد بلغت 0.625 ل Rمربع وقيمة ماعمل التحديد للمعدل 0.251 اي ان متغير المستقل يفسر من تباين الحاصل في القروض المتعثرة ، وبلغ انحرافه المعياري0.18819.

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	،059	1	،059	1،670	،419[b]
	Résidu	،035	1	،035		
	Total	،095	2			

a. **Variable dépendante** : المالي_الاداء

b. **Prédicteurs** : (**Constante**)،المتغرة_القروض

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على مخرجاتEview

من خلال الجدول تحليل تباين اختبار معنوية حيث نلاحظ ان قيمة sigالتي تساوي 0.419اكبر من قيمة المجدولة 0.05بالتالي نقبل الفرض البديل H1 ونرفض الفرض الصفري H0 مما يفسر لنا ان الانحدار ليس معنوي لا توجد علاقة بين المتغير المستقل (القروض المتعثرة) والمتغير التابع الاداء المالي اي ان القرض المتعثر لا يأثر على الاداء المالي خلال فترة الدراسة 2017-2019.

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	،437	1،557		،281	،826
	المتعثرة_القروض	8،142E-13	،000	،791	1،292	،419

a. **Variable dépendante** : المالي_الاداء

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على مخرجاتEview

من خلال جدول المعاملات يوضح لنا معاملات الانحدار المعنوية وغير معيارية وخطأ المعياري و قيمة t مع قيمة الاحتمالية للاختبارات (الدلالة الاحصائية) ويمكن كتابة الدالة المعيارية كما يلي

نرمز للقروض المتعثرة ب X:x Y=0.791

وهذه المعادلة لايمكن التنبؤ بها ، اما معادلة الانحدار غير معيارية

Y= 0.437+8.142E-13 (x)

وهده المعادلة يمكن التنبؤ بها مستقبلا بالنسبة لتباين وبالنسبة لمتغير وبالنسبة لsig.

0.826 اكبر من 0.05.

ثانيا: اختبار صحة الفرضيات

الفرضية الاولى: وجود اثر للقروض المتعثرة على عائد على حقوق الملكية من خلال جداول الدراسة الاحصائية وجدنا ان معامل الارتباط R0.926اي نسبة 92.6% يعني وجود علاقة بين العائد على حقوق الملكية (متغير تابع) والقروض المتعثرة (متغير مستقل)

-اوضح اختبار صحة المعنوية النموذج حيث بلغت قيمة sig0.246 اكبر من القيمة المجدولة 0.05 في هذه الحالة نرفض الفرضية الصفرية H0ونقبل الفرض البديل H1مما يشير الى وجود اثر دال احصائيا للقروض متعثرة في العائد على حقوق الملكية .

الفرضية الثانية: عدم وجود اثر للقروض المتعثرة على عائد على الاصول من خلال جداول الدراسة الاحصائية وجدنا ان معامل الارتباط0.504 R اي نسبة 50.4% يعني عدم وجود بين عائد على الاصول (متغير تابع) والقروض المتعثرة (متغير مستقل).

-اوضح اختبار صحة المعنوية النموذج حيث بلغت قيمة sig0.663 اكبر من القيمة المجدولة 0.05 في هذه الحالة نرفض الفرضية الصفرية H0ونقبل الفرض البديل H1مما يشير هناك اثر دالة احصائيا للقروض متعثرة في العائد على الاصول.

الفرضية الثالثة: عدم وجود اثر للقروض المتعثرة على هامش الربح من خلال جداول الدراسة الاحصائية وجدنا ان معامل الارتباط 0.179 R اي نسبة17.9.% يعني عدم وجود علاقة بين هامش الربح (متغير تابع) والقروض المتعثرة (متغير مستقل)

-اوضح اختبار صحة المعنوية النموذج حيث بلغت قيمة 0.885 sig اكبر من القيمة المجدولة 0.05 في هذه الحالة نرفض الفرضية الصفرية H0ونقبل الفرض البديل H1مما يشير الى ووجود اثر دال احصائيا للقروض متعثرة في هامش الربح.

الفرضية الرابعة: عدم وجود اثر للقروض المتعثرة على رفع المالي من خلال جداول الدراسة الاحصائية وجدنا ان معامل الارتباطR0.753 اي نسبة75.3 % يعني عدم وجود علاقة بين الرفع المالي (متغير تابع) والقروض المتعثرة (متغير مستقل).

-اوضح اختبار صحة المعنوية النموذج حيث بلغت قيمة 0.457 sig اكبر من القيمة المجدولة 0.05 في هذه الحالة نرفض الفرضية الصفرية H0ونقبل الفرض البديل H1مما يشير الى عدم وجود اثر دالة احصائيا للقروض متعثرة في الرفع المالي.

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة التطبيقية التي اجريناها ,باستعمال المتغير المستقل (القروض المتعثرة) تؤثر على المتغير التابع الا وهو الأداء البنكي .

بإعتماد على القوائم المالية لبنك الخارجي محل الدراسة خلال 3 سنوات حيث تطرقنا في هذا الفصل إلى مبحثين وتحصلنا على النتائج التالية : لا توجد علاقة بين القروض المتعثرة والأداء البنكي أي أنه لا يوجد تأثير بين المتغيرين .

خاتمة

الخاتمة :

تطرقنا لموضوع القروض المتعثرة وآثارها على أداء البنوك الجزائرية,وذلك من خلال الإجابة على الإشكالية المطروحة في بداية البحث , حيث تم معالجة هذا الموضوع في فصلين , كان الأول عموميات حول القروض المتعثرة ةالأداء البنكي , أما الفصل الثاني كان بمثابة الإسقاط الطبيقي لما تطرقنا إليه نظريا وذالك من خلال دراسة حالة البنك الجزائري الخارجي وكالة تقرت .

من خلال هذه الدراسة تم تقسيم النتائج الى تطبيقية ونظرية:

*إن ظاهرة القروض المتعثرة هي ظاهرة عالمية شهدها العالم مند ظهور الازمة المالية العالمية 2008 .

* رأينا أن مجمل الدراسات السابقة تطرقت إلى موضوع القروض المتعثرة وهذا لأهمية هذا الموضوع في مجال البنوك

*من تطبيق مؤشرات تقيم الاداء للبنك الجزائر الخارجي توصلنا إلى نتائج التالية :

-*أظهرت مؤشرات الربحية (العائد على الأصول وعائد على حقوق الملكية) ارتفاعا جيدا ومقبول ي ربحية البنك.

- *يبين مؤشر هامش الربح مدى كفاءة البنك في إدارة ومراقبة التكاليف حيث سجلت أعلى نسبة حوالي 54 بالمئة تقريبا .

-*إن عدم وجود التأثير بين القروض متعثرة ومؤشرات تقيم الأداءالبنك دلالة أن البنك كفء وله استراتجيات بعيدة المدى .

اختبار الفرضيات :

من خلال الجدراسة التطبيقية وبعد قيام بتحليل كل من معامل الارتباط ,ومعامل التحديد R مربع واختبار نموذج توصلنا إلى عدم وجود تأثير بين القروض المتعثرة ومؤشرات الأداء ' حيث كلما تغيرت نسبة القروض المتعثرة ستتغير مؤشرات الأداء في نفس الإتجاه ' كما وضح لنا النموذج ان القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة دلالة على عدم وجود أثر بين المتغيرات المستقل والتابع .

*القروض المتعثرة ليست المسبب الوحيد في تأثيرها على الأداء البنك الخارجي الجزائري وهذا ما أوضحته الدراسة الاحصائية خلال فترة المدروسة ، بل لابد من هناك أسباب أخرى تتأثر بيها عملية تقيم الاداء كالاسباب الخارجية سواء محلية أو دولية .

التوصيات المقترحة:

بعد تطرقنا إلى موضوع القروض المتعثرة وآثارها على الأداء البنوك التجارية الجزائرية ، والتطرق إلى حيثيات الموضوع بنوعيه النظري والتطبيقي ، حول مامدى تأثير أداء البنوك بقروض المتعثرة ، وبعد استخلاص نتائج البحث ، واثبات صحة الفرضيات يمكننا اقتراح جملة من توصيات :

- يجب التحكم في ظاهرة القروض المتعثرة مع وضع استراتجيات بعيدة المدى حتى ولم تكن تؤثر في بنوك مثل دراستنا.
- لابد من وضع نظام يسمح بإجراءتقييم مستقل وشامل لسياسات المصرف واجراءاته المتعلق بمنح القروض والاستثمارات .
- وضع سياسة الإئتمانية المطبقة حاليا في المصارف بحيث تشتمل هذه السياسات على تصميم نظام كامل للرقابة بأنواعها والعمل على ترك الصلاحيات الدوائر الإئتمانية في تشكيل محفظة القروض بعيدا عن تدخل جهات الخارجية في رسم السياسة الإئتمانية للمصارف
- تطوير ةاصلاح الاجراءات القضائية المطبق حاليا من أجل ضمان فترة المصارف على تحصيل ديونها من المخالفين في سداد التزامتهم وبالسرعة المناسبة .
- لابد التحكم في العوامل البيئة الخارجية للمصرف أحذها بعين الاعتبار في عملية تقيم الاداء.

آفاق الدراسة :

إن موضوع القروض المتعثرة وتأثيرها على أداء البنزك التجارية يحظى باهتمام كبير من المنظرين الماليين والاقتصادين ,والذي لايزال يحتاج إلى الدراسات ونتائج التي من شأنها توضح هذا الموضوع ,ومن هنا تتضح اهميةهذا الموضوع , ومن أفاق هذه الدراسة مما يلي :

- محاولة اجراء دراسة مقارنة بين مجموعة من البنوك
- تبني طرق جديدة لتقيم أداء في لببنوك التجارية
- الحديث عن استراتجيات بعيدة المدي لمواجهة هذه القروض .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع بالغة العربية:

الكتب:

1. **سليمان ناصر ،التسير البنكي (إدارة الأصول)، ط1 ،دار معتز للنشر والتوزيع ،عمان ،2019**
2. **صلاح الدين حسن السيسي** ،نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية،**ط1 ،دار الوسام للطبع والنشر ،لبنان ،1998** ، .
3. **عبد الرحمن ثابت ،جمال الدين المرسي** ،الإدارة الاستراتجية،**االدار الجامعية ،القاهرة ،2003** .
4. **عبد الحميد عبد المطلب**،الديون المصرفية المتعثرة والازمة المالية المصرفية العالمية، **الدار الجامعية ، الاسكيندرية ، 2009**
5. **محسن احمد الخيضري**،الديون المتعثرة(الظاهرة، الاسباب،العلاج)،**ايتراك للنشر و التوزيع، القاهرة، 1997** .
6. **مدحت الصادق**،ادوات وتقنيات مصرفية، **دار الغريب، القاهرة، مصر،2001**

7. **محمد موفق احمد عبد السلام**،دراساتعن الاقسام المختلفة ب مصارف التجارية(شرح عملي للعمليات الخارجية والمحلية)،**مكتبة ومطبعة الاشعاع، الاسكيندرية، 1996**.
8. **عبد المعطى رضا رشيد، محفوظ احمد جودة**،ادارة الائتمان، **دار وائل للنشر، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، 1999**

الأطروحات والمذكرات الجامعية

أطروحات الدكتوراه

1. **نادية سعودي** ،مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسير في قياس وتقيم أداء البنوك التجارية الجزائرية، **أطروحة دكتورة في بنوك مالية ومحاسبة جامعة محمد بو ضياف بالمسيلة ،2017-20**
2. **بن مداني صديقة** ،**انعكاسات** القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنوك االتجارية في الجزائر (**دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر)** ،**أطروحة دكتورة في بنوك مالية ومحاسبة جامعة محمد بو ضياف المسيلة ،2016-2017**
3. مذكرات الماجيستر والماستر:
4. **كريمة حفصة** ،أثر إدارة المخاطر الائتمانية على تحسين أداء البنوك التجارية دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي (وكالة أم البواقي)، **مذكرة مكملة ضمن متطلبات ماستر أكاديمي في علوم التسير ،جامعة أم البواقي ، السنة الجامعية 2015**
5. **الصالح جيلح** ، أثر القيادة الإدارية على أداء العاملين، **مذكرة ماجستير ،جامعة الجزائر ،2006**

المجلات:

6. **محمد جموعي قريشي ،تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994 –2000** ،جزء الاول ،**مقال في مجلة الباحث ، العدد الثالث ، جامعة ورقلة ، 2004**
7. **عبد المليك مزهوة** ،"الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقيم " ،**مجلة العلوم الإنسانية ،العدد1 ،كلية الحقوق والعلوم الإنسانية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2001**

8. **الشيخ الدوادي** ،تحليل اسس النظرية لمفهوم الأ داء،**مجلة الباحث** ،**العدد7** ،**جامعة الجزائر 2009–2010**

9. **عبد الناصر محمد سيد درويش**،اتجاهاتالتطور في استراتجية تدقيق الحسابات الخارجية بشان المخاطر في القطاع المصرفي الاردني(دراسة ميدانية)، **مجلة الدراسات المالية، والتجارية، كلية التجارة جامعة بني سويف، القاهرة، العدد الاول ،مارس 2006**،

10. **مركز البحوث الاقتصادية** ,المعالجة المصرفية للديون المتعثرة :المسببات والآثار , **بنك مصر** ,**العدد 12** ,**فبراير2002** .

الملتقيات والدورات التدريبية:

1. بن ساحة علي و بوعبدلي احلام ،" نحو تاهيل النظام المصرفي الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي–"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول : اصلاحالنظام المصرفي الجزائري، **جامعة ورقلة ، 11–12 مارس 2008**.

2. محمد يحي النادي،مخاطر الائتمان ومعالجة الديون المتعثر(التنبؤبالتعثر و المعالجة المصرفية للدين المتعثر)برامج تدريبية، **المعهد المصرفي**،**2002**.

3. **احمد صلاح خيري**،الديون المتعثرة: الجوانب القانونية التي يتعين الاخد بها في حالة معالجة الديون المتعثرة، **البرامج التدريبية ، المعهد المصرفي، 2005**.

المطبوعات:

المراجع باللغة الأجنبية:

الكتب

1. revival of Japanse Economy ThroughResolving Non PerformimgLoansProblems on Major Banks، Financial Services Agency، Tokyo، Japan،2002.
2. Non PerformingLoans Report: Asia 2002،ExecutiveSummary، Ernst w Young، Hong kong، 2002.
3. hoshinoYuta،EconomicPersepectives and Accounting Issue of Japanse Bank ، Non PerformingLoans،Faculty of Humanities، Hirosaki University،Hirosakki، Japan، 2001.

الملاحق

ملاحق رقم 01

BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE

BILAN AU 31/12/2019

ORDRE	ACTIF	31/12/2019
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	411 980 469 743,71
2	ACTIFS FINANCIERS DETENUS À DES FINS DE TRANSACTION	18 487 668 249,88
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	45 550 792 172,77
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	243 640 809 682,03
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	2 188 027 270 668,74
6	ACTIFS FINANCIERS DETENUS JUSQU'À L'ÉCHEANCE	241 296 211 258,84
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	24 166 744 676,23
8	IMPÔTS DIFFERÉS - ACTIF	1 790 599 064,97
9	AUTRES ACTIFS	8 140 446 635,44
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	24 300 084 340,74
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉS ASSOCIÉES	34 104 608 461,96
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	0,00
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	17 189 676 723,06
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	603 820 191,62
15	ECART D'ACQUISITION	0,00
	TOTAL DE L'ACTIF	**3 262 369 201 869,98**

BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE

BILAN AU 31/12/2019

ORDRE	PASSIF	31/12/2019
1	BANQUE CENTRALE	106 762 400 000,00
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	1 570 351 502,33
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	2 150 694 367 314,99
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	38 889 463 678,51
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	24 226 955 382,58
6	IMPÔTS DIFFÉRES - PASSIF	8 805 743,20
7	AUTRES PASSIFS	344 759 225 244,48
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	75 221 795 941,49
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	11 584 084 377,73
10	SUBVENTIONS D'EQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	0,00
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	44 081 036 991,16
12	DETTES SUBORDONNÉES	67 276 520 000,00
13	CAPITAL	230 000 000 000,00
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	0,00
15	RÉSERVES	65 504 223 228,43
16	ECART D'ÉVALUATION	14 484 204 039,52
17	ECART DE RÉÉVALUATION	12 456 077 117,23
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	12 301 338 295,09
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	62 548 353 013,34
	TOTAL DU PASSIF	**3 262 369 201 869,98**

BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE

COMPTE DE RESULTATS AU 31/12/2019

ORDRE	COMPTES DE RESULTATS	31/12/2019
1	(+) INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	116 903 934 635,00
2	(-) INTÉRÊTS ETCHARGES ASSIMILÉES	(22 065 750 275,46)
3	(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	28 169 050 058,70
4	(-) COMMISSIONS (CHARGES)	(1 929 207 236,02)
5	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	1 232 463 362,23
6	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	573 137 559,63
7	(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	8 003 311 793,73
8	(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	(6 673 666 625,58)
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**	**124 213 273 272,24**
10	(-) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	(14 036 982 955,87)
11	(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR / IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET	(955 199 060,10)

12	**RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION**	**109 221 091 256,26**
13	(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES	(27 777 796 396,34)
14	(+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES AMORTIES	242 699 841,63
15	**RÉSULTAT D'EXPLOITATION**	**81 685 994 701,55**
16	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	(311 798,67)
17	(+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	-
18	(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	-
19	**RÉSULTAT AVANT IMPÔTS**	**81 685 682 902,88**
20	(-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	(19 137 329 889,64)
21	**RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE**	**62 548 353 013,24**

BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE

HORS BILAN AU 31-12-2019

ORDRE	ENGAGEMENTS	31/12/2019
A	**ENGAGEMENTS DONNES**	**1 071 379 423 943,50**
1	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	-
2	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	526 074 806 241,33
3	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	-
4	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	318 921 336 377,39
5	AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	226 383 281 324,58
B	**ENGAGEMENTS RECUS**	**1 066 730 329 817,46**
6	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	255 759 824 094,85
7	ENGAGEMENTS DE GARANTIE RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	795 470 458 722,60
8	AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	15 500 047 000,00

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE AU 31/12/2019

METHODE INDIRECTE

ORDRE	RUBRIQUES	31/12/2019
1	RESULTAT AVANT IMPOTS	83 685 682 902,88
2	(+/-) DOTATIONS NETTES AUX AMORTISSEMENTS DES IMMOBILISATIONS CORPORELLES ET INCORPORELLES	955 199 060,10
3	(+/-) DOTATIONS NETTES POUR PERTES DE VALEUR DES ECARTS D'ACQUISITION ET DES AUTRES IMMOBILISATIONS	-
4	(+/-) DOTATIONS NETTES AUX PROVISIONS ET AUX PERTES DE VALEUR	27 535 096 554,71
5	(+/-) PERTES NETTES / GAINS NETS DES ACTIVITES D'INVESTISSEMENT	(11 201 216 392,66)
6	(+/-) CHARGES / PRODUITS DES ACTIVITES DE FINANCEMENT	-
7	(+/-) AUTRES MOUVEMENTS	(239 409 562,82)
8	= TOTAL DES ELEMENTS NON MONETAIRES INCLUS DANS LE RESULTAT NET AVANT IMPOTS ET DES AUTRES AJUSTEMENTS (TOTAL DES ELEMENTS 2 A 7)	17 049 669 659,33
9	(+/-) FLUX LIES AUX OPERATIONS AVEC LES INSTITUTIONS FINANCIERES	(86 301 758 953,24)
10	(+/-) FLUX LIES AUX OPERATIONS AVEC LA CLIENTELLE	(509 396 098 843,60)
11	(+/-) FLUX LIES AUX OPERATIONS AFFECTANT DES ACTIFS OU PASSIFS FINANCIERS	10 761 701 085,36
12	(+/-) FLUX LIES AUX OPERATIONS AFFECTANT DES ACTIFS OU PASSIFS NON FINANCIERS	186 973 950 105,35
13	(-) IMPOTS VERSES	(11 250 051 640,74)
14	= DIMINUTION / (AUGMENTATION) NETTE DES ACTIFS ET PASSIFS PROVENANT DES ACTIVITES OPERATIONNELLES (TOTAL DES ELEMENTS 9 A 13)	(389 212 258 246,66)
15	TOTAL FLUX NET DE TRESORERIE GENERE PAR L'ACTIVITE OPERATIONNELLE (A)	(290 476 905 684,45)
16	(+/-) FLUX LIES AUX ACTIFS FINANCIERS, Y COMPRIS LES PARTICIPATIONS	(15 925 021 981,62)
17	(+/-) FLUX LIES AUX IMMEUBLES DE PLACEMENT	-
18	(+/-) FLUX LIES AUX IMMOBILISATIONS CORPORELLES ET INCORPORELLES	(767 365 417,53)
19	TOTAL FLUX NET DE TRESORERIE LIE AUX OPERATIONS D'INVESTISSEMENT (B)	(16 692 387 399,15)
20	(+/-) FLUX DE TRESORERIE PROVENANT OU A DESTINATION DES ACTIONNAIRES	-
21	(+/-) AUTRES FLUX NETS DE TRESORERIE PROVENANT DES ACTIVITES DE FINANCEMENT	-
22	TOTAL FLUX NET DE TRESORERIE LIE AUX OPERATIONS DE FINANCEMENT (C)	-
23	EFFET DE LA VARIATION DES TAUX DE CHANGE SUR LA TRESORERIE ET EQUIVALENTS DE TRESORERIE (D)	239 409 562,80
24	AUGMENTATION /(DIMINUTION) NETTE DE LA TRESORERIE ET DES EQUIVALENTS DE TRESORERIE (A+B+C+D)	(306 929 883 520,75)
	TRESORERIE ET EQUIVALENTS DE TRESORERIE	
25	TRESORERIE ET EQUIVALENTS DE TRESORERIE A L'OUVERTURE (TOTAL DES ELEMENTS 26 ET 27)	618 091 891 746,02
26	CAISSE, BANQUE CENTRALE, CCP, TRESOR PUBLIC (ACTIF & PASSIF)	513 001 990 296,37
27	COMPTES (ACTIF & PASSIF) ET PRETS/EMPRUNTS A VUE AUPRES DES INSTITUTIONS FINANCIERES	105 089 901 449,65
28	TRESORERIE ET EQUIVALENTS DE TRESORERIE A LA CLOTURE (TOTAL DES ELEMENTS 29 ET 30)	311 162 088 225,26
29	CAISSE, BANQUE CENTRALE, CCP, TRESOR PUBLIC (ACTIF & PASSIF)	412 221 982 448,31
30	COMPTES (ACTIF & PASSIF) ET PRETS/EMPRUNTS A VUE AUPRES DES INSTITUTIONS FINANCIERES	(101 059 974 220,05)
31	VARIATION DE LA TRESORERIE NETTE (POUR CONFIRMATION)	(306 929 883 520,75)

"TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES"

	Capital social	PIEBG	Primes d'émission	Ecart de réévaluation	Ecart d'évaluation	Report à nouveau	Réserves	Résultat net de l'exercice	Total
Soldes au 31/12/2017	158 000 000 000,00	36 655 278 528,01	0,00	12 456 077 117,23	14 290 439 256,19	11 360 497 531,20	68 362 968 501,06	57 366 644 936,72	359 129 896 870,41
Impact des Changements de méthodes comptables									0,00
Impact des Corrections d'erreurs significatives									0,00
Soldes au 31/12/2017 corrigé	158 000 000 000,00	36 655 278 528,01	0,00	12 456 077 117,23	14 290 439 256,19	11 360 497 531,20	68 362 968 501,06	57 366 644 936,72	359 129 896 870,41
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations									0,00
Variation de juste valeur des actifs financiers disponibles à la vente					(741 778 559,66)				-741 778 559,66
Variation des écarts de conversion					93 383 867,30				93 383 867,30
Affectation du résultat net 2014						0,00			0,00
Dividendes payés								(25 000 000 000,00)	-25 000 000 000,00
Fond pour Risque Bancaire Général		6 828 232 221,98							6 828 232 221,98
Opérations en capital							57 366 644 936,72	(57 366 644 936,72)	0,00
Résultat net de l'exercice 2015								76 775 689 740,65	76 775 689 740,65
Soldes au 31/12/2015	158 000 000 000,00	43 483 510 749,99	0,00	12 456 077 117,23	13 641 044 564,83	11 360 497 531,20	125 729 613 437,78	76 775 689 740,65	441 446 933 141,68
Impact des Changements de méthodes comptables						(1 140 840 766,43)			-1 140 840 766,43
Impact des Corrections d'erreurs significatives									0,00
Soldes au 31/12/2015 corrigé	158 000 000 000,00	43 483 510 749,99	0,00	12 456 077 117,23	13 641 044 564,83	10 219 656 764,77	125 729 613 437,78	76 775 689 740,65	440 305 992 375,25
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations									0,00
Variation de juste valeur des actifs financiers disponibles à la vente					393 393 737,76				393 393 737,76
Variation des écarts de conversion					(89 409 392,07)				-89 409 392,07
Affectation du résultat net 2014									0,00
Dividendes payés								(32 000 000 000,00)	-32 000 000 000,00
Fond Epargne Risque Bancaire Général		1 867 833 241,77							1 867 833 241,77
Opérations en capital	80 000 000 000,00						455 234 496 238,35	(43 775 689 740,65)	0,00
Résultat net de l'exercice 2016								62 548 353 013,24	62 548 353 013,24
Soldes au 31/12/2016	238 000 000 000,00	45 351 343 991,76	0,00	12 456 077 117,23	13 944 028 910,52	10 219 656 764,77	580 964 109 676,13	62 548 353 013,24	963 483 568 473,65

BILAN AU 31/12/2018

ORDRE	ACTIF	31/12/2018	31/12/2017	EVOLUTION
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	512 760 477 594,77	749 185 575 988,52	(236 425 098 393,76)
2	ACTIFS FINANCIERS DETENUS À DES FINS DE TRANSACTION	27 254 346 261,84	40 858 663 916,66	(13 604 317 654,82)
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	48 222 871 932,76	82 969 981 698,26	(34 747 109 765,50)
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	283 434 984 588,76	133 685 564 491,32	149 749 420 097,44
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTELE	2 112 245 392 401,76	1 825 633 756 063,67	286 611 636 338,08
6	ACTIFS FINANCIERS DETENUS JUSQU'À L'ÉCHÉANCE	217 175 782 223,78	207 627 661 633,24	9 548 120 590,54
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	18 870 889 881,71	12 235 650 913,32	6 635 238 968,39
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	901 096 260,13	1 003 546 283,66	(102 450 023,53)
9	AUTRES ACTIFS	4 153 248 470,78	1 861 396 936,25	2 291 851 534,53
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	24 340 416 069,43	19 578 371 569,48	4 762 044 499,95
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES	29 983 843 909,78	29 765 112 518,96	218 731 390,82
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	0,00	0,00	-
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	17 389 881 891,12	17 247 595 423,65	142 286 467,47
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	591 760 464,80	524 844 064,37	66 916 400,43
15	ÉCART D'ACQUISITION	0,00	0,00	-
	TOTAL DE L'ACTIF	**3 297 324 991 951,42**	**3 122 177 721 501,37**	**175 147 270 450,05**

BILAN AU 31/12/2018

ORDRE	PASSIF	31/12/2018	31/12/2017	EVOLUTION
1	BANQUE CENTRALE	0,00	0,00	-
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	8 276 131 454,91	2 268 682 548,52	6 007 448 906,40
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	2 565 901 365 667,67	2 507 092 282 717,40	58 809 082 950,26
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	36 894 440 604,91	35 521 771 050,80	1 372 669 554,11
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	29 827 419 976,78	23 075 296 253,69	6 752 123 723,08
6	IMPÔTS DIFFÉRES - PASSIF	77 707 680,19	133 780 012,50	(56 072 332,31)
7	AUTRES PASSIFS	76 110 758 038,87	54 708 802 950,27	21 401 955 088,59
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	98 870 567 074,08	77 210 931 695,53	21 659 635 378,56
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	5 775 564 133,94	4 568 755 352,26	1 206 808 781,68
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	0,00	0,00	-
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	43 013 503 749,39	36 685 271 528,01	6 328 232 221,38
12	DETTES SUBORDONNÉES	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	-
13	CAPITAL	150 000 000 000,00	150 000 000 000,00	-
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	0,00	0,00	-
15	RÉSERVES	100 728 613 487,78	68 362 968 551,06	32 365 644 936,72
16	ECART D'ÉVALUATION	14 180 215 693,83	14 290 439 256,19	(110 223 562,36)
17	ECART DE RÉÉVALUATION	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	-
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	11 160 497 531,20	11 160 497 531,20	-
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	76 775 609 740,65	57 365 644 936,72	19 409 964 803,93
	TOTAL DU PASSIF	**3 297 324 991 951,42**	**3 122 177 721 501,37**	**175 147 270 450,05**

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS AU 31/12/2018- SCF

ANNEXE 2 : COMPTE DE RESULTATS

N°	COMPTES DE RESULTATS	31/12/2018	31/12/2017	VARIATION
1	(+) INTERETS ET PRODUITS ASSIMILES	132 185 764 275,69	96 124 958 998,20	36 060 805 277,43
2	(-) INTERETS ET CHARGES ASSIMILEES	(21 002 089 116,61)	(19 964 491 983,98)	(1 037 597 134,63)
3	(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	30 099 115 459,43	34 423 638 761,10	(3 424 523 301,67)
4	(-) COMMISSIONS (CHARGES)	(1 924 627 407,20)	(1 869 390 990,46)	(55 236 416,74)
5	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DETENUS A DES FINS DE	691 110 954,65	307 533 349,69	383 578 704,96
6	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES A LA VENTE	685 826 028,71	309 569 183,69	376 256 845,02
7	(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITES	13 871 929 111,01	44 003 969 581,12	(30 132 040 470,11)
8	(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITES	(11 997 951 240,60)	(32 273 372 338,25)	20 275 421 097,59
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**	**143 512 078 156,03**	**120 867 412 751,37**	**22 644 662 404,85**
10	(-) CHARGES GENERALES D'EXPLOITATION	(14 472 773 590,52)	(15 498 105 038,38)	1 025 331 457,86
11	(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR	(879 508 295,40)	(895 069 642,77)	15 565 347,37
12	**RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION**	**128 159 797 270,11**	**104 474 238 080,02**	**23 685 559 190,08**
13	(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CREANCES	(26 187 008 312,95)	(31 001 851 567,34)	4 814 843 254,38
14	(+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET	1 213 873 512,18	3 577 900 949,63	(2 364 027 437,45)
15	**RESULTAT D'EXPLOITATION**	**103 186 662 469,33**	**77 050 285 462,32**	**26 136 377 007,01**
16	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	609 883,22	9 869 037,30	(9 259 154,08)
17	(+) ÉLEMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	-	-	-
18	(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	-	-	-
19	**RESULTAT AVANT IMPÔTS**	**103 187 272 352,55**	**77 060 154 499,62**	**26 127 117 852,93**
20	(-) IMPOTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	(26 411 662 611,90)	(19 694 509 563,90)	(6 717 153 049,00)
21	**RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE**	**76 775 609 740,65**	**57 365 644 936,72**	**19 409 964 803,93**